مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (26) – العدد الأول – يناير 2025

أثر التقديرات المحاسبية علي الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بالتطبيق علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

The Impact of Accounting Estimates on The Qualitative Characteristics of Useful Financial Information Applied to Companies Listed on The Egyptian Stock Exchange

إعـــداد
د/ عبد المحسن حسين محمد سليمان
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة سوهاج

تاريخ الإرسال	2024-09-11
تاريخ القبول	2024-09-16
رابط المجلة:	https://jsst.journals.ekb.eg/

ملخص:

استهدفت الدراسة قياس أثر التقديرات المحاسبية علي الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة لبعض بنود الأصول والالتزامات بالتقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة بالبورصة المصرية. ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها، تم إجراء الدراسة التطبيقية علي عينة مكونة من عدد ٣٨ شركة من الشركات المصرية المدرجة بمؤشر EGX (50) وتحليل قوائمها المالية خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠١٧م إلي عام ٢٠٢٢م. وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج علي المستوي النظري والمستوي التطبيقي أهمها: أن التقديرات المحاسبية تعاني من نقص في المعلومات التي تستند إليها، مما يزيد من درجة عدم التأكد المتعلقة بها. ونتيجة لذلك، يتم التوجه نحو الاعتماد على الاحكام الشخصية في إعداد هذه التقديرات بدلاً من وجود قواعد وأسس متفق عليها. وهذا النهج ينعكس سلباً على دقة تعبيرها عن الوضع الاقتصادي للشركة. يمكن أن تسمح التقديرات المحاسبية بتحيز الإدارة والتلاعب بأرقام الأرباح المعلنة، مما يؤثر سلباً على جودة الأرباح المحاسبية. أن التقديرات المحاسبية ترتبط بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية مع خاصية الملاءمة للتقارير المالية المنشورة. أن التقديرات المحاسبية ترتبط بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع خاصية التمثيل الصادق للتقارير المالية المنشورة. أن التقديرات المحاسبية ترتبط بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية لبندي الاستثمارات العقارية، ومعاشات التقاعد، وعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية لبندي الاستثمارات المالية، والمخصصات مع خاصية قابلية التقارير المالية المنشورة للتحقق. أن التقديرات المحاسبية ترتبط بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع خاصية قابلية التقارير المالية المنشورة للمقارنة. أن التقديرات المحاسبية ترتبط بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية مع خاصية التوقيت المناسب للتقارير المالية المنشورة. أن التقديرات المحاسبية ترتبط بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع خاصية قابلية التقارير المالية المنشورة للفهم. وقد توصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة إصدار معيار محاسبة مصري شامل يتضمن تحديد الأسس المختلفة لإعداد التقديرات المحاسبية لبنود الأصول والالتزامات، وكيفية الافصاح عنها، بالإضافة إلي تخفيض حجم التقديرات المحاسبية لتحسين جودة التقارير المالية.

الكلمات الرئيسية: التقديرات المحاسبية، الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، التقارير المالية المنشورة.

Abstract:

This study aimed to measure the impact of accounting estimates on the qualitative characteristics of useful financial information for certain items of assets and liabilities in the published financial reports of companies listed on the Egyptian Stock Exchange. In order to test the study's hypotheses and achieve its objectives, the empirical study was conducted on a sample of 38 Egyptian companies listed on the EGX 50 index, with their financial statements analyzed over the period from 2017 to 2022. The study reached a set of findings at both the theoretical and practical levels, the most important of which are: Accounting estimates suffer from a lack of information on which they are based, increasing the degree of uncertainty associated with them. As a result, there is a tendency to rely on personal judgment in preparing these estimates instead of having agreed-upon rules and principles. This approach negatively impacts their accuracy in reflecting the company's economic condition. Accounting estimates can allow management bias and manipulation of reported earnings, which adversely affects the quality of accounting profits. The study also found that accounting estimates have a statistically significant positive correlation with the relevance characteristic of published financial reports. Furthermore, accounting estimates have a statistically significant negative correlation with the faithful representation characteristic of published financial reports. The study found that accounting estimates have a statistically significant negative correlation with real estate investments and pensions, and a statistically significant positive correlation with financial investments and provisions in terms of the verifiability of published financial reports. Additionally. accounting estimates have a statistically significant negative correlation with the comparability characteristic of published financial reports. They also have a statistically significant positive correlation with the timeliness characteristic of published financial reports. Lastly, accounting estimates have a statistically significant negative correlation with the understandability characteristic of published financial reports. The study made a number of recommendations, the most important of which is the necessity of issuing a comprehensive Egyptian accounting standard that specifies the various bases for preparing accounting estimates for asset and liability items, and how to disclose them. It also recommends.
Key words: Accounting Estimates, Qualitative Characteristics of Useful Financial Information, Published Financial Reports.

١ – مقدمة ومشكلة الدراسة:

لقد أكد مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) في إطارة الصادر في عام ٢٠١٠م أن استخدام التقديرات المحاسبية المعقولة يُعد جزءاً جوهرياً في عملية إعداد القوائم المالية، وذلك نظراً لظروف عدم التأكد المحيطة بأنشطة الشركة والتي غالباً ما تجعل من الصعب قياس العديد من بنود القوائم المالية بدقة، مما يترك المجال لتقديرها فقط (IASB, 2010).

ولقد ازداد نطاق استخدام التقديرات المحاسبية في الآونة الاخيرة نتيجة لقناعة هيئات وضع المعايير المحاسبية بأن عملية قياس الأصول والالتزامات يجب أن تعكس الظروف الاقتصادية الحالية والمتوقعة مستقبلاً والتي ينتج عنها معلومات أكثر إفادة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. مما ترتب علية تركيز هذه الهيئات بضرورة استخدام أساس القيمة العادلة عند إعداد القوائم المالية، والتي غالباً ما تعتمد علي التقدير المحاسبي(Barth, 2006). ويؤكد ذلك ما استقر علية مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مؤخراً بإدراج القيمة العادلة ضمن أسس القياس المعترف بها في إطاره الفكري المعدل الصادر في مارس ٢٠١٨ م (IASB, 2018).

وقد أدي زيادة الاعتماد علي التقديرات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية إلي العديد من التحديات الإضافية، والتي من أهمها انخفاض التمثيل الصادق في المعلومات الواردة بالقوائم المالية، بالإضافة إلي زيادة مخاوف العديد من الهيئات التنظيمية والمهنية ومستخدمي القوائم المالية بشأن جودة المعلومات الواردة بتلك القوائم، نظراً للتأثير المباشر للتقديرات المحاسبية علي جودة ودلالة المعلومات بالقوائم المالية وذلك نتيجة للبعد الشخصي المتلازم في تقدير الأحداث الخاصة بها والمتعلقة بالمستقبل، بالإضافة إلي اعتمادها علي الكثير من الاحكام المهنية والاجتهادات الشخصية من قِبل معدي القوائم المالية والتي تجعلها أكثر عرضة للتحيزات الادارية والأخطاء.

وتعد إدارة الشركة هي الجهة المسئولة عن إعداد التقديرات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية ومدي توافر اكبر قدر من الخصائص النوعية للمعلومات المبنية علي هذه التقديرات، حيث أن إعداد هذه القوائم يتطلب من الإدارة مسئولية تحديد المعاملة أو الحدث أو الحالة التي تحتاج تقدير محاسبي، وأنه تم الاعتراف بكافة التقديرات المحاسبية اللازمة والإفصاح عنها في القوائم المالية وفقاً لإطار عمل إعداد التقارير المالية المعمول به، وتعتمد التقديرات المحاسبية بدرجة كبيرة علي الحكم الشخصي وظروف عدم التأكد لنتائج الأحداث التي

وقعت أو المرجح وقوعها والتي قد يصاحبها وجود معلومات جوهرية خاطئة، مما يؤثر علي دقة تلك التقديرات(IFAC, 2009).

وبالرغم من التوسع الكبير في استخدام التقديرات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية والفوائد المتوقعة منها في توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وتأكيد معايير المحاسبة على أن هذه التقديرات تشكل جزءًا أساسيًا من عملية إعداد القوائم المالية دون أن تؤثر على مصداقية المعلومات الواردة فيها (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩)، إلا أن التقديرات المحاسبية لا تزال من أكثر القضايا المثيرة للجدل والنقاش، ويُعزى ذلك إلى كونها من أصعب البنود وأكثرها عرضة للأخطاء الجوهرية، والتحيز، وعدم الموضوعية، نظرًا لعدم وجود وسيلة دقيقة لإعدادها واعتمادها على الحكم المهني عند قياسها والاعتراف بها. كما أن المرونة التي تتمتع بها معايير المحاسبة ونقص توحيد السياسات المحاسبية المتعلقة بها تجعل هذه التقديرات أقل دقة من غيرها من القيم المالية، مما قد يؤثر سلبًا على جودة الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، وبالتالي على جودة التقارير المالية (أحمد، ٢٠١٦).

وتُعد التقديرات المحاسبية سلاحاً ذا حدين بالنسبة لمدي توافر الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة المدرجة بالقوائم المالية، فمن ناحية يمكن أن تحسن من جودة الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة لمستخدمي التقارير المالية في اتخاذ القرارات، طالما تم تحري الدقة والموضوعية في إعدادها، والإفصاح عنها، ومراجعتها، ومن ناحية أخري فإنها قد تخفض من جودة الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة ومن ثم تخفيض منفعتها للمستخدمين لأنها تعتبر مجالا خصباً للأخطاء والتحيزات الإدارية.

وعلي الرغم من الاهتمام بموضوع الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، وموضوع التقديرات المحاسبية، إلا أن هناك فجوة بحثية في الربط بين الموضوعين من خلال دراسة مدي تحقيق التقديرات المحاسبية للخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة خاصة في البيئة المصرية، لاسيما أن التقديرات المحاسبية لها منظوران أحدهما إعلامي يهدف إلي استخدام التقديرات في تحقيق منفعة القوائم المالية لمستخدميها، والأخر انتهازي يهدف إلي استغلال الإدارة للتقديرات في تحقيق أهدافها الخاصة علي حساب الأطراف الأخرى، ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

"ما هو أثر التقديرات المحاسبية علي الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بالتطبيق علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية تتمثل فيما يلي:

- ما هو الإطار العام للتقديرات المحاسبية من حيث مفهومها، وأهميتها، والعوامل التي تؤثر في إعدادها، وما هي أبرز أنواع التقديرات المحاسبية؟
- ما هو أثر التقديرات المحاسبية علي الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة للتقارير المالية المنشورة لعينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية نظرياً وتطبيقياً؟

٢ – مراجعة الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع التقديرات المحاسبية، حيث ركز بعضها على عملية إعداد هذه التقديرات و/أو الإفصاح عنها، بينما توجهت أخرى نحو مراجعة هذه التقديرات، كما اهتمت العديد من الدراسات بموضوع الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة ومحاولة قياسها. ورغم أن تلك الدراسات تشكل أهمية ومرجعية للباحث في دراسته الحالية، إلا أن التركيز في عرض الدراسات السابقة سينصب على الدراسات التي تناولت تأثير التقديرات المحاسبية على الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، سواء بشكل صريح أو ضمني، وذلك بهدف استعراض الجهود العلمية السابقة وتعزيز التواصل العلمي معها بما يخدم هدف الدراسة الحالية.، وتتمثل أهم هذه الدراسات في الأتي:

٢/١ – دراسة Schultz & Lopez, 2001:

استهدفت الدراسة التحقق من مدي تأثير كلاً من الأنظمة المحاسبية، والمتغيرات الثقافية علي استخدام التقديرات المحاسبية، بالإضافة إلي التحقق من مدي ممارسة المحاسبين للأحكام المهنية في ضوء هذه التقديرات في ثلاث دول وهي فرنسا و ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية بهدف تسهيل مقارنة القوائم المالية في هذه الدول.

وتوصلت الدراسة إلي:

- أن الاختلافات الثقافية تلعب دوراً رئيسياً في ممارسة الأحكام المهنية عند استخدام التقديرات المحاسبية.
- حجم التقديرات المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية اقل بالمقارنة بدول أخري مثل فرنسا وألمانيا.
- أن المحاسبون في الدول الأكثر تقدماً يستبعدون عناصر القوائم المالية التي تتصف بعدم التأكد بالمقارنة بالدول الأخرى الأقل تقدماً.

٢/٢ – دراسة Beest, et al., 2009:

هدفت الدراسة إلي تقييم جودة التقارير المالية المنشورة من حيث الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات والتي تشمل خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق، وقد تم ذلك من خلال

استخدام مؤشر التقديرات المحاسبية كأحد محددات موثوقية القوائم المالية، بالتطبيق علي عينة من الشركات المدرجة في بورصات الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وهولندا خلال الفترة من ٢٠٠٥ م إلي ٢٠٠٧ م.

وقد توصلت الدراسة إلي أن:

- التقارير المالية في الولايات المتحدة والتي تعتمد علي تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاما والمعايير الأمريكية المرتكزة علي أساس القواعد تتوافر فيها خاصية التمثيل الصادق بدرجة أعلي من التقارير المالية المنشورة للشركات بكل من المملكة المتحدة وهولندا.
- خاصية الملاءمة تتوافر في التقارير المالية المنشورة للشركات في كلاً من المملكة المتحدة وهولندا بدرجة اكبر من التقارير المالية للشركات بالولايات المتحدة الأمريكية.

٢/٣- دراسة (علي، ٢٠١٣):

استهدفت الدراسة إلي اقتراح مناهج للإفصاح المحاسبي عن دقة التقديرات المحاسبية السابقة ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وذلك كوسيلة لتحسين مستوى التقديرات المحاسبية اللاحقة، بما ينعكس إيجاباً على موثوقية القوائم المالية

وقد توصلت الدراسة إلي أن:

- تُعد التقديرات المحاسبية جزءًا أساسيًا من عملية إعداد القوائم المالية، ويزداد الاعتماد عليها بشكل مستمر مع التوجه المتزايد نحو استخدام القيمة العادلة لقياس العديد من بنود القوائم المالية..
- تؤثر التقديرات المحاسبية بالقوائم المالية تأثيراً سلبياً علي المركز المالي والأداء التشغيلي للشركات، نظرًا لاعتمادها علي الخبرة والحكم الشخصي، مما قد يؤدي إلي التحيز في التقدير، الأمر الذي يترك تأثيراً سلبياً علي موثوقية القوائم المالية.
- الإفصاح عن مستوى دقة التقديرات المحاسبية السابقة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ينتج عنه العديد من الآثار الإيجابية، أهمها: تحسين دقة التقديرات المحاسبية اللاحقة، زيادة دقة نتائج الأعمال، تعزيز موثوقية القوائم المالية، تحسين قابليتها للمقارنة، وزيادة ملاءمة المعلومات المدرجة فيها لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

٢/٤- دراسة (جمال، ٢٠١٤):

هدفت هذه الدراسة إلي قياس أثر التقديرات المحاسبية لبعض بنود الأصول والالتزامات علي التعبير الصادق للتقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

وقد توصلت الدراسة إلي أن:

- التقديرات المحاسبية لبنود الأصول والالتزامات تؤثر سلباً علي التعبير الصادق للتقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية في ظل تحيز التقديرات، وزيادة الأخطاء، وعدم الموضوعية الناتجة من مرونة المعايير المصرية التي تظهر في مساحة الاختيار لبعض عناصر التقديرات.
- بند المخصصات احتل مرتبة الصدارة في كونه أكثر بنود التقديرات المحاسبية التي لها تأثير سلبي علي التعبير الصادق، فضلا عن باقي التقديرات التي تلت المخصصات وهي بند الاستثمارات المالية، ثم بند معاشات التقاعد، ثم بند الاستثمارات العقارية، وأخيراً بند العمر الإنتاجي المتوقع للأصول.
- التقديرات المحاسبية نجحت في تفسير ٦٩،٤% من التغير في التعبير الصادق للتقارير المالية والباقي يرجع لعوامل أخري.

٢/٥- دراسة Akenbor & Kiable, 2014:

استهدفت الدراسة إلي تقييم كيفية تأثير التقديرات المحاسبية علي مصداقية القوائم المالية للشركات النيجيرية التي غالباً ما تتطلب احكاماً ذاتية من قِبل المحاسبين.

وقد توصلت الدراسة إلي أن:

- أن الاستخدام المكثف للتقديرات المحاسبية يمكن أن يؤدي إلى تقليل مصداقية القوائم المالية، خاصة إذا لم تكن هذه التقديرات مبنية على أسس دقيقة أو إذا كانت تُستخدم للتلاعب في الأرقام المالية.
- التقديرات المحاسبية لها علاقة كبيرة بمصداقية القوائم المالية للشركات النيجيرية، فكلما زادت موثوقية التقديرات المحاسبية زادت مصداقية القوائم المالية.
- المحاسبين في البيئة النيجيرية قد يكونوا متحيزين بشدة في تحديد التقديرات المحاسبية، لأنهم لا يولون الاهتمام الكافي لعملية وضع مثل هذه التقديرات مما يؤدي إلي زيادة مخاطر الأخطاء الجوهرية في المعلومات المحاسبية، وبالتالي تضليل المستخدمين في اتخاذ قراراتهم.

٢/٦- دراسة (أحمد، ٢٠١٦):

استهدفت الدراسة إلي تحديد العوامل المؤثرة في التقديرات المحاسبية (موضوع التقدير، أداة التقدير، القائم بالتقدير)، وأثرها علي مصداقية التقارير المالية المنشورة وتأثير ذلك علي جودة هذه التقارير.

وقد توصلت الدراسة إلي أن:

- توجد مجموعة من العوامل التي لها تأثير علي أداة التقدير المستخدمة عند إعداد التقديرات المستخدمة أهمها المرونة في تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية، والظروف الاقتصادية

المرتبطة بتغييرات الأسعار، وحجم الأرباح التي تحصل عليها الشركة، والتعثر المالي الذي تعاني منه الشركات، والحوافز والمكافآت الإدارية.

- توجد مجموعة من العوامل التي لها تأثير علي القائم بالتقدير المحاسبي عند إعداد التقديرات المحاسبية منها مدي توافر الخبرة اللازمة للقائمين بالتقديرات المحاسبية، وطبيعة وحجم الأنشطة التي تزاولها المنشآت ومدي معرفة المحاسب بها، والقوانين والتعليمات الملزمة من قِبل الدولة.
- موضوعية التقديرات المحاسبية تؤثر علي فائدة المعلومات الواردة بالتقارير المالية وبالتالي تضليل متخذي القرارات.

٢/٧- دراسة Sacer, et al., 2016:

استهدفت الدراسة توضيح تأثير التقديرات المحاسبية المتعلقة بالأصول غير المتداولة سواء الملموسة أو غير الملموسة علي كلاً من الأداء المالي والمركز المالي، كما ركزت الدراسة على أهمية الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بهذه التقديرات لغرض تحليل القوائم المالية.

وتوصلت الدراسة إلي أن:

- هناك تقلباً في الأداء المالي والمركز المالي للشركة نتيجة لاختلاف التقديرات المحاسبية عند تقدير كل من الأصول الملموسة وغير الملموسة لاعتمادها علي الأحكام الذاتية والمهنية للقائمين بالتقديرات المحاسبية.
- هناك تقلباً في الأداء المالي والمركز المالي للشركة نتيجة لاختلاف التقديرات المحاسبية عندما تمثل الأصول الملموسة وغير الملموسة جزءاً كبيراً من قيمة الأصول غير المتداولة للشركة.
- يجب أن تفصح الشركات عن التقديرات المحاسبية الهامة بشكل كافٍ في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بما يحسن من جودة هذه القوائم.
- يجب على الأفراد المشاركين في عمليات التقدير التصرف بشكل أخلاقي وتجنب أي تضارب في المصالح.

٢/٨- دراسة (عبد العظيم، ٢٠١٨):

استهدفت الدراسة تقييم دور الشبكات العصبية الاصطناعية في ترشيد التقديرات المحاسبية، من خلال دراسة ميدانية وتطبيقية لتحقيق الشمول، المرونة، السرعة، الدقة عند أعداد التقديرات المحاسبية، والثقة في التقديرات المحاسبية عند الإفصاح عنها.

وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها:

- توصلت الدراسة الميدانية بالنسبة لتقدير الانخفاض في قيمة المخزون بلغ مستوي الدقة الأكثر قبولاً من وجهة نظر المبحوثين (٩٥% فأكثر)، وبالنسبة لتقدير العمر المقدر للأصول طويلة الأجل بلغ مستوي الدقة الأكثر قبولاً من وجهة نظر المبحوثين (٩٠% فأكثر)، وبالنسبة لتقدير الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل بلغ مستوي الدقة الأكثر قبولاً من وجهة نظر المبحوثين (٩٠% فأكثر)، وبالنسبة لتقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بلغ مستوي الدقة الأكثر قبولاً من وجهة نظر المبحوثين (٩٥% فأكثر)، وبالنسبة لتقدير القيمة العادلة للأصول غير المالية بلغ مستوي الدقة الأكثر قبولاً من وجهة نظر المبحوثين (٩٥% فأكثر).
- أظهرت الدراسة التطبيقية أن تطبيق الأسلوب المقترح لاستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية في ترشيد التقديرات المحاسبية من خلال خطواته الخمسة عشر قد أسفر عن تحقيق الأبعاد الخمسة للترشيد، والتي تشمل الشمول، والمرونة، والسرعة، والدقة، والثقة، وذلك لكل بند من بنود التقديرات المحاسبية التي شملتها الدراسة التطبيقية.

٩/٢- دراسة Lau, 202:

هدفت الدراسة إلي فحص ما إذا كان عدم تأكد القياس وتحيز الإدارة في استخدام التقديرات المحاسبية من أمور المراجعة الرئيسية التي يتضمنها تقرير المراجعة، وتؤثر سلباً علي فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات. وتم التطبيق علي التقارير المالية المنشورة لعينة مكونة من (٣٥١) شركة صينية، وتم استخدام تحليل الانحدار لتقييم البنود التي تؤثر علي تقرير المراجعة وفائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات.

وقد توصلت الدراسة إلي أن:

- تقديرات القيمة العادلة وخسائر انخفاض قيمة الأصول تشكل نسبة ٤٤,١% من إجمالي ٦٠٦ من الأمور الرئيسية للمراجعة المحددة علي التوالي.
- عدم تأكد القياس له تأثير إيجابي بينما تحيز الإدارة يؤثر سلباً علي تقارير المراجعين المتعلقة بالأمور الرئيسية المرتبطة بالتقديرات المحاسبية.
- عدم تأكد القياس هو المحدد الرئيسي للمراجعين الذين يقومون بالتقرير عن أمور المراجعة الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المحاسبية.
- استخدام التقديرات المحاسبية يمكن أن يعزز فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، ويمكن أن يؤدي أيضا إلي عدم تأكد القياس وتحيز الإدارة في التقارير المالية المنشورة.

- أن يشير تقرير المراجعة لأمور المراجعة الرئيسية إلي إشارات إنذار فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية وانخفاض قيمة الأصول نتيجة لعدم تأكد القياس وتحيز الإدارة.
- أن يتحمل الأطراف أصحاب المصلحة تكاليف إضافية وبعض المخاطر المرتبطة بعدم تأكد القياس باستخدام التقديرات المحاسبية حتى يمكن توفير معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات.

٢/١٠- دراسة Chung, et al., 2021:

استهدفت الدراسة إلي التحقق من ما إذا كانت الشركات تُغيير في توقيت التقديرات المحاسبية كوسيلة لإدارة الأرباح، وما إذا كان توقيت تنفيذ الرئيس التنفيذي للمراجعة كوسيلة لإدارة الأرباح أكثر من عملية المراجعة ذاتها. وتم تطبيق الدراسة علي عينة مكونه من ٤٤٥٢ رئيس تنفيذي للمراجعة بين ٢٠٠٦م وبين ٢٠١٨م للتقارير الربع سنوية للشركات الأمريكية التي تستخدم ثلاثة مقاييس للأرباح (أرباح صفرية، أرباح العام السابق، أرباح المحللين المتوقعة).

وقد توصلت الدراسة إلي أن:

- جودة المعلومات المحاسبية تتأثر بالصعوبة الكامنة في إجراء تقديرات محاسبية دقيقة بالإضافة إلي احتمال التحريف المتعمد من الإدارة.
- التقديرات المحاسبية تستند إلي تقييمات ذاتية للأحداث وتخضع لخطأ القياس، ونادراً ما يتم تحديدها بدقة.
- الإدارة تتمتع بمرونة كبيرة في تحديد التقديرات المحاسبية فضلاً عن توقيت وحجم التغيير في التقدير المحاسبي، ومن ثم استخدام التقديرات المحاسبية كوسيلة لإدارة الأرباح.
- النتائج التطبيقية أشارت إلي أن ٢٨,١% من الرؤساء التنفيذيين للمراجعة يزيدون الأرباح التي تم التقرير عنها لتلبية توقعات المحللين، بالإضافة إلي زيادة الأرباح خلال الفترة التالية لتولي الإدارة عن الفترة السابقة لها.
- هناك عقوبات علي الشركات التي تسعي لزيادة الأرباح للوفاء بمقاييس الأرباح أكثر من الشركات التي تهدف إلي تخفيض هذه الأرباح.

٢/١١- دراسة Efeeloo, 2021:

هدفت الدراسة إلي تقييم أثر التقديرات المحاسبية علي التحريفات الجوهرية في التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في نيجيريا.

وقد توصلت الدراسة إلي أن:

- الالتزام بالمعايير المحاسبية عند إعداد التقديرات المحاسبية يخفض من الأخطاء المادية أو التحريفات الجوهرية في التقارير المالية.
- مخاطر التحريف الجوهري في المعلومات المالية يضعف بشكل كبير من التمثيل الصادق وبالتالي تأثير سلبي علي موثوقية القرارات التي يتخذها مستخدمي التقارير المالية.
- وجود علاقة ارتباط موجبة بين تقديرات الإهلاك والشهرة والتحريفات الجوهرية، ووجود علاقة ارتباط سلبية بين تقديرات المخزون وخسائر انخفاض القيمة والتحريفات الجوهرية بالتقارير المالية.
- التقديرات المحاسبية تحسن من جودة التقارير المالية في حالة نقل المعلومات الداخلية إلي أصحاب المصلحة أما في حالة إساءة استخدام التقديرات المحاسبية من خلال التلاعب في المعلومات المالية من قِبل الإدارة وهو ما يؤدي إلي انخفاض جودة المعلومات المالية.
- وجود التحريفات الجوهرية في البيانات المالية يؤثر علي التمثيل الصادق للحقائق الأساسية وبالتالي تغيير أراء المستخدمين علي نحو مناسب وبالتالي التأثير علي خاصية الملاءمة، والقابلية للمقارنة، والقابلية للفهم.

٢/١٢- دراسة Hussien, et al., 2021:

هدفت الدراسة إلي تحديد أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المالية وأثرها علي جودة التقارير المالية بالتطبيق علي الشركات الصناعية المدرجة في بورصة ماليزيا التي تطبق معايير كل من مجلس معايير المحاسبة الأمريكية ومجلس معايير المحاسبة الدولية.

وقد توصلت الدراسة إلي أن:

- الخصائص النوعية الأساسية المتمثلة في الملاءمة والتمثيل الصادق تتأثر بشدة بجودة التقارير المالية.
- خاصية القابلية للمقارنة، والقابلية للفهم كخصائص معززة للمعلومات تؤثر بشكل كبير علي جودة التقارير المالية.
- الخصائص النوعية للمعلومات تساهم في توفير معلومات عالية الجودة بالتقارير المالية المنشورة مما يؤدي إلي زيادة ثقة المستخدمين، والجهات التنظيمية في الاعتماد علي هذه التقارير.

٢/١٣- دراسة Hosseinniakan, et al., 2024:

هدفت الدراسة إلي بحث ما إذا كان هناك تطابق بين افصاحات المراجعين عن الأمور الرئيسية للمراجعة وافصاحات الإدارة عن السياسات المحاسبية الهامة والتقديرات المحاسبية

وذلك بعد تطبيق معيار المراجعة الدولي رقم (٧٠١)، بالإضافة إلي ذلك تبحث الدراسة كيفية تأثير لجان المراجعة علي هذه العلاقة.

وقد تم تطبيق الدراسة علي عينة من الشركات السويدية المدرجة بالبورصة تضمنت ١٧٤٧ ملاحظة قبل تطبيق المعيار وبعدة خلال الفترة من عام ٢٠١٦م إلي ٢٠١٨م.

وقد توصلت الدراسة إلي:

- أن جودة افصاحات الإدارة تميل إلي التحسن بعد تطبيق المعيار رقم (٧٠١)، حيث أفصحت الإدارة عن المزيد من الكلمات (المصطلحات) المتعلقة بالمخاطر، وأن هذه الزيادة اكبر بشكل ملحوظ في الشركات التي لديها لجنة مراجعة منفصلة عن مجلس الإدارة، بالإضافة إلي الإفصاح عن التغيرات في التقديرات المحاسبية.
- أن وجود علاقة ايجابية بين افصاحات الإدارة والمراجعين من حيث عدد بنود التقديرات المحاسبية الهامة وعوامل الخطر وهذه العلاقة كبيرة في الشركات التي لديها لجان مراجعة مستقلة ضمن مجلس الإدارة.
- أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (الهامة) في تقرير المراجعة يحسن من جودة التقارير المالية.

من خلال تحليل الدراسات السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

١- أن معظم الدراسات السابقة تمت في بيئات أجنبية قد تختلف عن ظروف البيئة المصرية، مما يدعم أهمية إجراء الدراسة الحالية.

٢- تظهر الدراسات السابقة تباينًا في نتائجها بشأن تأثير التقديرات المحاسبية على الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى عدة عوامل منها:

- إجراء الدراسات في بيئات مختلفة.
- اختلاف الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسات، وكذلك الأسلوب الإحصائي المستخدم، بالإضافة إلى التباين في حجم وطبيعة العينة المختارة.
- اختلاف المتغيرات المستقلة المستخدمة التي تعكس التقديرات المحاسبية، واختلاف المتغيرات التابعة التي تعكس الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة.

٣- أن معظم الدراسات السابقة ركزت في جانبها التطبيقي علي أسلوب الاستقصاء سواء بالبيئة الأجنبية أو البيئة المصرية، بينما تعتمد الدراسة الحالية علي تحليل واختبار عناصر القوائم المالية التي تتضمن تقديرات محاسبية لعينة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

٤- أن معظم الدراسات السابقة ركزت علي بعض الخصائص النوعية للمعلومات مثل: الملاءمة، والتمثيل الصادق والموثوقية، الأمر الذي يتطلب دراسة أثر التقديرات المحاسبية علي الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بالتقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية بشكل موسع وهو ما يمثل الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية لسدها.

٣- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة الحالية في قياس أثر التقديرات المحاسبية علي الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة لبعض بنود الأصول والالتزامات بالتقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة بالبورصة المصرية، ويرتبط تحقيق هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

أ- تحديد الإطار العام للتقديرات المحاسبية.

ب- تحديد علاقة التقديرات المحاسبية بالخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة.

ج-قياس أثر التقديرات المحاسبية علي الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بالتطبيق علي عينة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

٤- أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من جانبين أساسين هما:

١/٤- الجانب النظري: تنبع أهمية الدراسة في هذا الجانب من الآتي:

أ- الحداثة يتميز موضوع أثر التقديرات المحاسبية على الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بالحداثة، مما يجعل هذه الدراسة إضافة إلى البناء النظري في هذا المجال. كما تساهم في سد الفجوة الموجودة في المكتبة العربية من خلال تكوين إطار عام حول تأثير التقديرات المحاسبية على الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بالتقارير المالية المنشورة.

ب-الحاجة إلي دراسة وتحليل أثر التقديرات المحاسبية علي الخصائص النوعية للمعلومات المالية لتوفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات التي تعد من الأهداف الرئيسية للتقارير المالية.

ج-الحاجة إلي سد الفجوة البحثية المرتبطة بأثر التقديرات المحاسبية علي الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بالتقارير المالية المنشورة.

د- تسهم التقديرات المحاسبية التي تحقق الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة في زيادة ثقة المستثمرين تجاه التقارير المالية المنشورة .

٢/٤- الجانب التطبيقي: تنبع أهمية هذه الدراسة في هذا الجانب من الآتي:

أ- أن نتائج هذه الدراسة سوف تساعد على تحسين جودة الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية، لحماية مصالح مستخدمي المعلومات في البيئة المصرية، وترشيد ما يتخذونه من قرارات، وتمكينهم من مراقبة سلوك وتصرفات الإدارة، وزيادة إمكانية مساءلتها عن تصرفاتها وقراراتها فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية.

ب- أن تحليل أثر التقديرات المحاسبية علي الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بالتقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية، يمكن أن يوفر معرفة تقود إلى استفادة العديد من الفئات لعل أهمها:

-واضعو المعايير: فمن خلال تلك المعرفة يمكنهم إجراء تعديلات على هذه المعايير في محاولة الحد من أوجه القصور بشأن كلاً من القياس والإفصاح عن التقديرات المحاسبية.

-المستثمرون: من خلال توافر تلك المعرفة يمكنهم تحسين قدرتهم على تحليل المعلومات المحاسبية، ومن ثم الكشف عن استغلال التقديرات المحاسبية في أي سلوك انتهازي للإدارة، وهذا من شأنه الحد من هذا السلوك مما يقود في النهاية إلي التخصيص الكفء للموارد المتاحة، وتحسين القدرة علي اتخاذ القرارات.

-الموظفون: حيث يمكنهم من خلال تلك المعرفة مراقبة سلوك الإدارة تجاه تقييم أصول معاشات التقاعد الخاصة بهم، ونصيبهم من توزيعات الأرباح، ومساعدتهم علي اكتشاف أي تلاعب يمكن أن يحدث عند التقدير المحاسبي لهذه الأصول والتوزيعات.

-المراجعون: يمكنهم من خلال تلك المعرفة تقييم كلاً من جودة التقديرات المحاسبية والخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، والتعرف على المَواطن التي تؤثر سلبياً على مصداقية القوائم المالية، ومن ثم التقرير عنها بشكل موثوق فيه.

ج- أن تحديد وسائل فعالة ومتكاملة تعمل علي ترشيد عملية إعداد التقديرات المحاسبية، وزيادة جودة الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، يوفر منهجاً متكاملاً يساعد الجهات المسئولة عن الإشراف والرقابة علي أسواق المال في إحكام الرقابة علي سلوك وتصرفات الإدارة ومساءلتها، لضمان الالتزام بالسلوك الأخلاقي والحد من السلوك الانتهازي للإدارة، والتأكد من حماية حقوق أصحاب المصالح من الغش والاحتيال، وهو ما ينعكس إجمالا علي كفاءة سوق الأوراق المالية.

٥- أسلوب الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أسلوبين رئيسيين هما:

١/٥- الدراسة النظرية:

قام الباحث ب

استخدام المنهج الاستقرائي للدراسات السابقة والمرجعية، بهدف تحديد الإطار النظري لمتغيري الدراسة، وهما: التقديرات المحاسبية، والخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، كما تم استخدام المنهج الاستنباطي لتحديد أثر التقديرات المحاسبية علي الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، بالتقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية.

٢/٥- الدراسة التطبيقية:

قام الباحث في هذه الدراسة بإتباع الخطوات العلمية المتعارف عليها بشأن اختيار مجتمع وعينة الدراسة، وصياغة الفروض، واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة ونوعية البيانات، وذلك بهدف تقييم الوضع الحالي للممارسة المحاسبية بشأن التقديرات المحاسبية ومدي تأثيرها علي الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، من خلال الاعتماد علي البيانات الفعلية لعينة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

٦- الخلفية النظرية لمتغيرات الدراسة:

يتناول الباحث في هذا الجزء الخلفية النظرية للتقديرات المحاسبية من حيث المفهوم، والأهمية، والعوامل المؤثرة في إعدادها، وأهم أنواع التقديرات المحاسبية، وكذلك الخلفية النظرية للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، واثر التقديرات المحاسبية علي الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، وذلك على النحو التالي:

١/٦- الإطار العام للتقديرات المحاسبية:

يتطلب الفهم الجيد لطبيعة التقديرات المحاسبية التعرض لكلاً من: مفهوم وأهمية التقديرات المحاسبية، والعوامل المؤثرة في إعداد التقديرات المحاسبية، وأهم أنواع التقديرات المحاسبية.

١/١/٦- مفهوم التقديرات المحاسبية:

بمراجعة الدراسات التي تناولت التقديرات المحاسبية، يتضح أن هناك تباين في الآراء والكتابات بشأن تحديد مفهوم واضح للتقديرات المحاسبية، وفيما يلي عرض لأهم التعريفات التي قدمتها الهيئات المهنية والجهات التنظيمية والباحثين الأفراد:

- عرف المَجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) التقديرات المحاسبية بأنها قيمة تقريبية لعنصر أو بند أو حساب في القوائم المالية، وتكون غير مؤكدة حتى تتضح نتائج هذا التقريب في المستقبل، ويرجع ذلك إلى أن البيانات المتعلقة بالأحداث التي وقعت بالفعل قد لا يمكن جمعها في الوقت المناسب بناءً على أساس التكلفة الفعلية(AICPA, 1988).
- عرف (عطوه) التقدير المحاسبي هو أسلوب يُستخدم لتحديد القيمة الحالية أو الحاضرة لأحد عناصر القوائم المالية في تاريخ إعدادها، وذلك بصورة أقرب إلى الدقة الممكنة في حالة عدم توفر أساليب دقيقة لحساب قيمة هذه العناصر(عطوه، ١٩٩٤).
- أشار المعهد الكندي للمحاسبين القانونين (CICA) إلي التقديرات المحاسبية هي المبالغ المدرجة في القوائم المالية التي تهدف إلى تقريب تأثير المعاملات التجارية السابقة والأحداث الحالية على قيمة الأصول أو الالتزامات، ويرجع استخدام التقديرات إلى أن قياس بعض القيم يتسم بعدم التأكد، نظراً لاعتمادها على نتائج لأحداث مستقبلية أو بسبب عدم إمكانية الحصول على البيانات المتعلقة بالأحداث الفعلية في الوقت المناسب، مما يستدعي تقريبها(CICA, 1996).
- عرف Schuetze التقديرات المحاسبية بأنها أحكام الإدارة أو افتراضاتها أو توقعاتها أو تكهناتها بشأن الأحداث المستقبلية المتعلقة بالبند الذي يتم قياسه (Schuetze, 2003).
- أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) إلي أن التقدير المحاسبي هو مبلغ يعتمد على حكم مرتبط بظروف حالية غير مؤكدة أو نتائج مستقبلية للبند، مثل تقدير كمية الذهب في منجم (ظروف حالية غير مؤكدة)، أو تقدير توقيت وقيمة التدفقات النقدية المتوقع من قرض (نتائج مستقبلية غير مؤكدة) (IASB, 2005).
- أشارت وزارة المالية الصينية(MFPRC) إلي التقديرات المحاسبية بأنها الأحكام الشخصية من قِبل الشركات علي الأحداث والعمليات غير المؤكدة، اعتماداً علي المعلومات المتاحة (MFPRC, 2006).
- أوضح White أن التقديرات المحاسبية هي أرقام مدرجة في القوائم المالية تعتمد على افتراضات المديرين وتوقعاتهم، والتي تُستخدم كمدخلات لعملية التقدير، والفرق الأساسي بين التقدير واللاتقدير (الحقائق) يَكمُن في درجة التأكد المرتبطة بالعمليات المستقبلية المتوقعة (العمليات التي لم تحدث بعد) أو العمليات التاريخية غير المكتملة (العمليات التي قد يترتب عليها التزامات أو منافع مستقبلية)(White, 2012).

- عرف (أحمد) التقديرات المحاسبية بأنها قيم محتملة لعناصر تظهر في القوائم المالية، وتستند علي تقديرات ذاتية نظرًا لعدم وجود اتفاق على وسيلة محددة للقياس، ويرجع ذلك إلى ظروف عدم التأكد المحيطة بقياس تلك القيم، أو لصعوبة الحصول على البيانات المناسبة المتعلقة بالأحداث الفعلية في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة (احمد، ٢٠١٦).
- أشار(عبد العظيم) إلي أن التقديرات المحاسبية تمثل القيمة التقريبية لعنصر معين في ضوء محدودية المعلومات المتاحة عنه، وتعدد العوامل المؤثرة فيه وإمكانية تغيرها في المستقبل، بالإضافة إلى عدم التأكد المحيط بهذه القيمة، ويتم تحديد هذه القيمة بناءً على الحكم المهني لواضع التقديرات بالاعتماد على خبرته السابقة وأسس محددة، بهدف تقليل درجة الخطأ في التقدير إلى أقل مستوى ممكن (عبد العظيم، ٢٠١٨).
- عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC) التقدير المحاسبي بأنه مبلغ نقدي يخضع قياسه لحالة عدم تأكد التقدير، وفقاً لمتطلبات إطار التقرير المالي المطبق، وقد تكون التقديرات المحاسبية ذات صلة بفئات معاملات أو أرصدة حسابات مثبتة أو مفصح عنها في القوائم المالية (IFAC, 2019).
- عرف (حسانين) التقديرات المحاسبية بأنها قيمة تقريبية لبند أو عنصر معين تتضمنه القوائم المالية الحالية يتم اللجوء إليها في حالة عدم وجود وسيلة دقيقة للقياس، ويتم إعدادها وفقاً لمعلومات غير مكتملة، أي أنها تعتمد في جزء منها علي الأحكام الشخصية (عُرضة للتحيز) ويحيطها قدر من عدم التأكد(عرضة للخطأ)(حسانين، ٢٠٢٠).
- اقترح مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) في عام ٢٠٢١م التقديرات المحاسبية بأنها أحكام وافتراضات مستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية عندما لا يمكن قياس عنصر بدقة، كما أن التقديرات المحاسبية هي نواتج أساليب القياس التي تتطلب من الشركة استخدام الأحكام أو الافتراضات وأن الأحكام والافتراضات ليست التقديرات المحاسبية نفسها، وأن الشركة تقوم بتطوير التقدير المحاسبي لتحقيق الهدف الذي حددته السياسات المحاسبية، كما أشار التعريف إلي أن التغيرات في التقديرات المحاسبية ناتجة عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة (IASB, 2021).

علي ضوء ما سبق يمكن استنتاج أن التعريفات السابقة ركزت علي ثلاثة جوانب أساسية هي:

الأول: قيمة البند أو العنصر المراد قياسه: اتفقت معظم التعريفات على أن التقديرات المحاسبية تمثل قيمة تقريبية وليست قيمة فعلية، وعادة ما تكون مصحوبة بقدر من الخطأ، ويختلف هذا الخطأ من بند لآخر، ومن شخص لآخر، ومن وقت لآخر.

الثاني: المعلومات المستخدمة في عملية التقدير: أن المعلومات المعتمدة عند إعداد التقدير المحاسبي تكون غير مكتملة وتحيط بها درجة من عدم التأكد، بسبب غياب أو عدم توفر وسيلة دقيقة للقياس، وبالتالي فإن المعلومات التي يُبنى عليها التقدير تشوبها درجة من القصور النسبي.

.الثالث: الأحكام الذاتية أو المهنية: تعتمد التقديرات المحاسبية في جزء منها على الأحكام الشخصية أو المهنية للقائم على القياس، مما يجعلها عرضة للتحيز.

٢/١/٦- أهمية التقديرات المحاسبية:

تنبع أهمية التقديرات المحاسبية من زيادة استخدامها في الآونة الأخيرة، إضافة إلي بعض المزايا التي يمكن أن تحققها لكل من الإدارة، والمستثمرين والمستخدمين الآخرين، والمراجعين، وواضعي المعايير كما يلي:

أ- أهمية التقديرات المحاسبية لإدارة الشركة:

تقع مسئولية إعداد التقديرات المحاسبية وتقييم تأثير نتائجها في التقارير المالية على عاتق معدي هذه التقارير. لذا، تكون هذه التقديرات محل اهتمام كبير لديهم نظرًا لتعقيدها وصعوبة إعدادها، بالإضافة إلى عدم وجود مرشد أو دليل محدد يستندون إليه في عملية التقدير(Sacer et al., 2016). وتتمثل أهمية التقديرات المحاسبية لإدارة الشركة في الآتي:

- **تمثل التقديرات المحاسبية الوسيلة الأساسية التي تستخدمها الإدارة للتعبير عن نظرتها المستقبلية تجاه بعض البنود التي يتعذر قياسها بدقة (Lev, et al., 2010).**
- **تمكّن التقديرات المحاسبية الإدارة من عرض الواقع الاقتصادي للأحداث التجارية التي تتطلب بطبيعتها استخدام هذه التقديرات، فبدونها لن تتمكن الإدارة من توصيل الحقيقة الكاملة للعمليات التي تعكس الوضع المالي للشركة (Sacer et al., 2016).**
- **تعتمد الإدارة علي التقديرات المحاسبية لتحقيق دورها الوكالي المنشود، والذي يستلزم إعداد تقارير مالية كاملة، دقيقة، وموثوق بها(Yu, 2008).**
- **تُمكن التقديرات المحاسبية الإدارة من تحقيق ميزة تنافسية في سوق العمل الإداري، فإذا لم توفر الإدارة معلومات كافية ودقيقة عن التقديرات المحاسبية التي تعتبر موضع اهتمام**

وتركيز من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح، فقد يكون من حق حملة الأسهم والأطراف المهتمة المطالبة بتغيير أو إحلال الإدارة .(علي و عبد الرحيم، ٢٠١٤).

- استخدام التقديرات المحاسبية يمكن أن يكون أداة للإدارة لممارسة السلوك الانتهازي، حيث قد تسعى الإدارة إلى اتخاذ قرارات تعظم منافعها المتوقعة على حساب مصلحة المساهمين، بهدف زيادة ما تتقاضاه من مكافآت وحوافز ومزايا متنوعة، وذلك من خلال الاستفادة من تعدد البدائل المتاحة في السياسات المحاسبية المستخدمة عند معالجة البنود الواردة في القوائم المالية (محمد، ٢٠٠٨).

ب- أهمية التقديرات المحاسبية للمستثمرين والمستخدمين الآخرين.

يُعد هدف التقارير المالية الرئيسي هو توفير المعلومات المفيدة لمستخدمي هذه التقارير لاتخاذ القرارات الاقتصادية (IASB, 2018)، ولكي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تعكس الظروف الاقتصادية الحالية والتوقعات المستقبلية والتي تتطلب في طياتها استخدام التقديرات المحاسبية والأحكام الذاتية. وترجع أهمية التقديرات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص إلي الأتي:

- حاجة المستثمرين والمستخدمين الآخرين لفهم دقيق للتقديرات المحاسبية الجوهرية للشركة والتي تعكس الأحكام الهامة للإدارة ودرجة عدم التأكد ومقدار الخطر المتأصل في البند محل القياس، وذلك لتوفير فهم أفضل لتأثير هذه التقديرات علي المركز المالي للشركة والتغيرات في مركزها المالي ونتائج عملياتها. وتُعتبر حقيقة المركز المالي للشركة أحد الدوافع الرئيسية وراء اهتمام المستثمرين بالإفصاح عن المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (Mayorga & Sidhu, 2012).
- المساعدة في اكتشاف تلاعب الإدارة في الربح من خلال الإفصاح والشفافية عن المعلومات المرتبطة بطبيعة التقديرات المستخدمة وأسس التقدير بصفة عامة، والتقديرات الناتجة عن تطبيق أساس الاستحقاق بصفة خاصة، لأنها من أكثر مداخل إدارة الربحية استخداماً (حسانين، ٢٠٢٠).
- يهتم كلا من المقرضين والدائنين بالحصول علي المعلومات التي تساعدهم في معرفة قدرة الشركة علي مقابلة التزاماتها المالية سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل، ومن ثم فإن اهتمامهم سيكون منصباً علي مدي قدرة الشركة علي تحقيق الأرباح، وبالتالي قدرتها علي الوفاء بالالتزامات (يوسف، ١٩٩٩).

- يهتم الموظفون في الشركة بالتقديرات المحاسبية المستخدمة من قِبل الإدارة من حيث الدقة والموثوقية بحيث يمكنهم تقييم مزايا التقاعد الخاصة بهم ومساعدتهم في اكتشاف أي تلاعب يمكن أن يحدث عند التقدير المحاسبي لهذه الأصول(وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩).

وعلى ضوء ما سبق، يمكن القول إن استخدام التقديرات المحاسبية في عملية القياس يُعد ذا أهمية كبيرة سواء للمستثمرين أو للمستخدمين الآخرين، ويرجع ذلك إلى أهمية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهذه التقديرات، مثل الافتراضات والنماذج والطرق المستخدمة في إعدادها، وأسباب استخدام هذه التقديرات أو تغييرها، لتلبية احتياجات المستثمرين والموظفين والدائنين والمقرضين وغيرهم في تأمين مصالحهم الشخصية، من خلال اكتشاف أي غش أو تلاعب محتمل مرتبط باستخدام هذه التقديرات، بالإضافة إلى مساءلة الإدارة عن دورها كوكيل. وبالتالي، يساهم هذا في دعم اتخاذ القرارات الاقتصادية المستنيرة.

ج- أهمية التقديرات المحاسبية للمراجعين.

لكي يتمكن المراجع من تقييم مدي قدرة الشركة علي الاستمرار فإنه يحتاج إلي معلومات تاريخية وحالية ومستقبلية وهذا بدورة يوضح أهمية التقديرات المحاسبية للمراجع كما يلي:(Akamah, et al., 2019)

- تُعد التقديرات المحاسبية وخاصة تلك التي تتضمن توقعات الإدارة للدخل المستقبلي ذات أهمية جوهرية لتكوين رأي المراجع حول استمرارية الشركة.
- التقديرات المحاسبية قد توفر حكماً إدارياً مستنيراً حول توقعات الإدارة بشأن المستقبل والمسارات التي تتوقع أن تسلكها الشركة في دورات أعمالها المستقبلية.
- تُعتبر التقديرات المحاسبية حلقة وصل مفيدة بين الحاضر والتوقعات المستقبلية، والتي يجب علي المراجع التحقق منها بشكل مستقل في السياق العادي لتقييم مدي قدرة الشركة علي الاستمرار.

وعلي ضوء ما سبق فإن تقييم المراجع لمدي قدرة الشركة علي الاستمرار، يعتمد بشكل أساسي علي تقييم الإدارة لقدرة الشركة علي الاستمرار، والذي تلجأ فيه الإدارة إلي التقديرات المحاسبية، ونظراً لأن المعلومات المستقاة من عملية مراجعة التقديرات المحاسبية تُعتبر مفيدة في تكوين رأي المراجع بشأن قدرة المنشأة علي الاستمرار فإنه يتحتم علي المراجع عمل الأتي:

- تقييم معقولية هذه التقديرات من خلال فهم عملية إعداد الإدارة للتقديرات المحاسبية.

- مدي ملاءمة المعلومات التي اعتمدت عليها، وتقييم الافتراضات التي بُنيت عليها التقديرات المحاسبية.
- جودة التقديرات المحاسبية السابقة للإدارة.

د- أهمية التقديرات المحاسبية لواضعي المعايير.

تَعتمد هيئات وضع المعايير علي التقديرات المحاسبية عند صياغتها للمعايير وتطويرها، وخاصة إذا كانت تلك المعايير تستند علي المبادئ التي تسمح وتركز علي التقديرات والأحكام المحاسبية (ICAS, 2012)، حتى يتم الاستفادة من الخبرات المتراكمة لمعدي التقارير المالية بما يساعد علي مواجهة الأحداث المتلاحقة والتطورات المستمرة في بيئة الأعمال(عبد العظيم، ٢٠١٨) وتتمثل أهمية التقديرات المحاسبية لواضعي المعايير في الأتي:

- أن التقديرات المحاسبية تُعتبر أحد الأدوات التي يرتكن إليها واضعي المعايير لتحقيق مرونة المعايير، والتي تُعد من أهم الخصائص للازمة لتحقيق جودة المعايير المحاسبية (حسانين، ٢٠٢٠).
- استناد هيئات وضع المعايير إلي أساس الاستحقاق كأحد الأسس الراسخة الذي يعتمد عليه بشكل أساسي عند إعداد القوائم المالية يعكس وبشكل واضح أهمية التقديرات المحاسبية كأحد الأدوات اللازمة لتطبيق هذا الأساس والذي ينطوي في مجملة علي العديد من التقديرات والأحكام الإدارية مثل المخصصات بمختلف أنواعها، والأعمار الإنتاجية للأصول، والقيم التخريدية (حامد، ٢٠١٧).
- تُعتبر التقديرات المحاسبية هامة بالنسبة لواضعي المعايير لأنها تُعد أحد نتائج تطبيق فرض الاستمرارية عند إعداد القوائم المالية، حيث أشارت الفقرة رقم (٢٥) من معيار المحاسبة الدولي رقم (١)، علي أن الشركة تُعد القوائم المالية علي أساس فرض الاستمرارية ما لم تكن لدي الإدارة النية، وليست مضطرة للتصفية أو التوقف عن مزاولة النشاط (IASB, 2014).
- أشار كل من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)في الإطار الفكري لكل منهما إلى أهمية التقديرات المحاسبية في عدة مواضع، فقد اعتبرا التقديرات جزءًا أساسيًا من القوائم المالية، ولا تقلل من مصداقيتها، كما أشارا إلى أن التقدير المعقول يُعد شرطًا أساسيًا للاعتراف بأي بند في القوائم المالية. وأكدوا أيضًا أن

انخفاض مستوى اليقين في القياس قد يؤدي إلى عدم الاعتراف بالبند في القوائم المالية. (FASB, 2010- IASB, 2018).

وعلى ضوء ما سبق، تُعتبر التقديرات المحاسبية أداة هامة لواضعي المعايير، حيث إنها تُعد مطلبًا أساسيًا لتحقيق بعض الأسس والفروض والمبادئ المحاسبية التي يعتمد عليها واضعو المعايير عند صياغتهم للمعايير المحاسبية، كما أن التقديرات المحاسبية تُعد جزءًا أساسيًا من القوائم المالية ولا تقلل من مصداقيتها، بالإضافة إلى أنها ضرورية لتحقيق مرونة المعايير، مما يساهم في تعزيز جودتها.

٦/١/٣- العوامل المؤثرة في إعداد التقديرات المحاسبية:

يتأثر إعداد التقديرات المحاسبية بالعديد من العوامل الهامة التي تؤثر على درجة دقة التقدير ومدى صعوبة أو سهولة القيام به، كما تحدد هذه العوامل طبيعة وحجم التقديرات المحاسبية التي يتم تكوينها عند إعداد القوائم المالية، مما يؤثر بشكل مباشر على نتائج النشاط والمركز المالي للشركة، وبالتالي يؤثر على منفعة القوائم المالية لمستخدميها.ويمكن تقسيم العوامل التي تؤثر علي التقدير المحاسبي إلي نوعين هما: عوامل مرتبطة بموضوع التقديرات، وعوامل مرتبطة بالشخص القائم بالتقدير، وفيما يلي إلقاء الضوء علي هذه العوامل:

أ- العوامل المرتبطة بموضوع التقديرات المحاسبية:

تتمثل أهم العوامل المرتبطة بموضوع التقديرات والتي يمكن أن تؤثر في إعداد التقديرات المحاسبية فيما يلي:

- البيانات ذات الصلة:

كلما زاد توافر البيانات المرتبطة بتقدير عنصر أو بند معين، زادت دقة هذا التقدير وأصبحت عملية إعداده أكثر سهولة، والعكس صحيح (عبد الباسط، ٢٠٠٣).

- طبيعة البند محل التقدير:

قد يكون تحديد التقدير المحاسبي بسيطًا أو معقدًا حسب طبيعة البند المراد تقديره، فهناك بعض البنود التي يكون تقديرها أكثر سهولة، مثل تقدير الإهلاك، وحساب مصروفات الإيجار المستحقة، حيث أنها تعتمد على عمليات حسابية بسيطة، وفي المقابل توجد بنود أخرى يصعب تقديرها، لأنها تتطلب درجة عالية من المعرفة المتخصصة والحكم الشخصي. بالإضافة إلى ذلك قد تنطوي بعض البنود على درجة عالية من الأخطاء الجوهرية أكثر من غيرها، بسبب ارتفاع درجة الخطأ في الافتراضات المرتبطة بها وتعقيد عملياتها، مثل التقدير

المحاسبي للأدوات المالية المعقدة غير المتداولة في سوق نشط، والتقديرات المحاسبية المرتبطة بنتائج المقاضاة. (أحمد، ٢٠١٦ – IFAC, 2009).

-درجة عدم التأكد:

تتميز معظم الأنشطة التجارية بدرجة من عدم التأكد، التي تنشأ من مصادر مختلفة مثل التغيرات في البيئة الاقتصادية، والتغيرات في أسواق الإنتاج، والتغيرات التكنولوجية. وذلك يؤدي إلى تدخل الحكم الشخصي للقائم بالتقدير، نتيجة وجود حالة من عدم التأكد بشأن الأحداث التي وقعت بالفعل أو التي يُنتظر وقوعها، وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى التقدير المحاسبي الذي يتسم بالدقة النسبية، لأنه يستند إلى نتائج غير معروفة، مما يتطلب استخدام الحكم الشخصي لتقدير هذه النتائج بقدر من الدقة الممكنة. (Mayorga & Sidhu, 2012 - Raubenheimer, 2008).

وتختلف درجة عدم التأكد المرتبطة بالتقدير حسب طبيعة البند المقدر والحد الذي توجد عنده طريقة أو نموذج مقبول عموماً مستخدم لإعداد التقدير المحاسبي، فإنه كلما زادت درجة التأكد زادت درجة دقة التقدير والعكس صحيح.

-مدي تكرار التقدير:

تعتمد درجة الصعوبة في إعداد التقديرات المحاسبية على مدى تكرار إجراء الأحكام والتقديرات الإدارية. فبعض التقديرات تكون روتينية ومتكررة، وبالتالي تُعتبر بسيطة وسهلة، وفي المقابل هناك تقديرات غير متكررة أو غير روتينية، مما يجعلها تنطوي على أحكام وافتراضات تتسم بالصعوبة والتعقيد. (Mayorga & Sidhu, 2012). أي أنه كلما تكرر تقدير نفس البند وتوافرت نفس الظروف المحيطة به كلما سهل إعداد هذا التقدير وزادت دقته.

ب- العوامل المرتبطة بالشخص القائم بالتقدير المحاسبي:

يُعد الشخص القائم بعملية التقدير والقياس المحاسبي عنصرًا مهمًا في عملية القياس، حيث تختلف نتائج القياس باختلاف الأشخاص الذين يقومون بها، خصوصًا في حالة عدم توافر المقاييس الموضوعية. لذا، يُسهم الشخص القائم بعملية القياس بشكل أساسي ليس فقط في تحديد مسار وأساليب عملية القياس، بل أيضًا في تحديد نتائجها (الحيالي، ٢٠٠٧). ويتأثر القائم بالقياس والتقدير في سلوكه للقياس والإفصاح المحاسبي بالعديد من العوامل التي تحدد سلوكه وتصرفاته، وتتمثل أهم العوامل التي قد تؤثر في عمله عند إعداد التقديرات المحاسبية فيما يلي:

-مدي توافر الخبرة اللازمة:

يتأثر التقدير المحاسبي بخبرة الشخص القائم بعمل التقديرات، فمتى وجدت الخبرة فإن ذلك يعني زيادة الدقة في التقدير استناداً علي توافر الفهم لسلوك المتغيرات المؤثرة في عملية التقدير المحاسبي (Sacer, et al., 2016).

-مدي الاستعانة بخبير متخصص:

تتطلب عملية إعداد التقديرات المحاسبية الإلمام بالمعرفة والمهارات اللازمة لتمكين مُعد التقدير من أداء وتنفيذ واجباته ومسؤولياته، وفي حالة عدم توافر المعرفة أو المهارات أو الاختصاصات المطلوبة، يجب عليه الحصول على المشورة أو المساعدة لضمان الوفاء بمسؤولياته. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستعانة بخبير، يُعرف بـ "خبير الإدارة"، للمساعدة في إعداد التقديرات أو لتحسين دقتها (أحمد، ٢٠١٦)

ويشار إلي خبير الإدارة بأنة فرد أو منظمة لدية خبرة في مجال بخلاف المحاسبة أو المراجعة، تستخدم الشركة عملة في هذا المجال لمساعدتها في إعداد القوائم المالية، المتضمنة للتقديرات المحاسبية (IFAC, 2009). ونظراً لتفاوت تقديرات الخبراء لبند معين من خبير لآخر بما يؤثر علي دقة التقديرات للبند موضع التقدير، لذا تفضل بعض الشركات الاعتماد علي تقديرات أكثر من خبير ثم تفاضل بينها رؤية وفلسفة الإدارة:

تُعد رؤية وفلسفة الإدارة، كونها المسؤولة عن عملية إعداد التقديرات، أحد أهم العوامل التي تؤثر على عملية إعداد التقدير المحاسبي، وخصوصًا في الحالات التي لا يوجد فيها إلزام قانوني، فكل إدارة شركة لها خبرتها وفلسفتها الخاصة في استيعاب المتغيرات البيئية والسوقية المحيطة بها والتخطيط لها من خلال تكوين مخصصات وفقًا للرؤية المستقبلية التي تتبناها الإدارة، والمعيار الذي تلتزم به، سواء كان معيارًا تفاؤليًا أو تشاؤميًا، وكذلك مدى استعداد الإدارة لتحمل المخاطر والتصرفات التي قد تتخذها في المستقبل (Sacer, et al., 2016).

٤/١/٦ – أنواع التقديرات المحاسبية:

يُعد استخدام التقديرات المحاسبية ضرورة منطقية عند إعداد القوائم المالية، حيث تُدمج هذه التقديرات في معظم البنود المدرجة ضمن هذه القوائم، وذلك لأن القوائم المالية تحتوي على مزيج من الحقائق والتقديرات المحاسبية، فبينما تَظهر العمليات المكتملة والمعاملات النقدية كأرقام فعلية، فإن العمليات التي لم تُستكمل بعد والمعاملات غير النقدية تُعرض كأرقام تقديرية، ولذلك يصعب تحديد جميع أنواع التقديرات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية بشكل دقيق.

ومن خلال استقراء وتحليل الفكر المحاسبي الذي تناول موضوع التقديرات المحاسبية من حيث القياس والإفصاح والمراجعة سواء كان من قِبل جهات تنظيمية أو هيئات مهنية، أو باحثين أفراد نجد أنها قامت بمحاولة عرض بعض الأمثلة عن أنواع التقديرات المحاسبية وليس حصرها، وفيما يلي عرض لأنواع التقديرات المحاسبية الأكثر تكراراً والتي يوجد عليها شبة إجماع في الفكر المحاسبي (Lev, et al., 2010 - IFAC, 2009 - AICPA, 2012 Akenbor & Kiabbl, 2014- Sacer, et - Ionescu & Gerogescu, 2014 al.,2016 - IFAC, 2019 - Hossinniakan, et al., 2024 – خير، ١٩٩٧– العازمي، ٢٠٠٩– جمال، ٢٠١٤ – محمود، ٢٠١٧– حسانين، ٢٠٢٠).

جدول رقم (١) أنواع التقديرات المحاسبية

م	العنصر أو البند	أمثلة علي التقديرات المحاسبية المرتبطة بالعنصر أو البند
١	الأصول طويلة الأجل الملموسة وغير الملموسة	– الأعمار الإنتاجية للأصول والإهلاك وطرق الاستهلاك. – قيمة الخردة للأصول. – انخفاض أو اضمحلال الأصول. – تقييم الأصول غير الملموسة مثل الشهرة، ورأس المال البشري والبحوث والتطوير.
٢	الموارد الطبيعية	– الاحتياطيات من الموارد الطبيعية والتي يقدر علي أساسها معدل النفاذ. – التكاليف المستترة. – الاحتياطيات القابلة للاسترداد.
٣	المخزون	– صافي القيمة القابلة للتحقق من المخزون والتي تتمثل في أسعار البيع المستقبلية والتكلفة المستقبلية. – انخفاض قيمة المخزون. – خسائر ناتجة عن التزامات شراء المخزون.
٤	الأدوات المالية	– القيمة العادلة للأدوات المالية المعقدة غير المتداولة في سوق نشطة. – التكلفة المستهلكة للأصل أو الالتزام المالي. – تقدير اضمحلال الأصول المالية.
٥	– المخصصات أ– مخصصات لمواجهة النقص المحتمل أو المؤكد في الأصل	– مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. – مخصص الديون المعدومة. – مخصص هبوط الأسعار. – مخصص خسائر اضمحلال الأصول. – مخصص خسائر القروض في البنوك. – تعهدات طويلة الأجل غير المشروطة.
	ب– مخصصات لمواجهة الزيادة	– مخصص ضرائب متنازع عليها. – مخصص لمقابلة التزامات خلال فترة الضمان.

	المحتملة أو المؤكدة في الالتزام.	– مخصص تعويضات لمقابلة الدعاوي القضائية. – مخصص تعويضات لمقابلة التزامات المعاشات. – مخصص الخسائر في عقود المقاولات تحت التنفيذ. – مخصص صيانة أثناء فترة الضمان.
٦	عقود المقاولات	– نسبة الاكتمال للعقود تحت التنفيذ. – الإيرادات المكتسبة. – التكاليف المتكبدة. – مخصص تسوية أرباح وخسائر عقود الإنشاءات طويلة الأجل.
٧	القيمة العادلة	– الأدوات المالية المعقدة غير المتداولة في سوق نشطة ومفتوحة. – الممتلكات أو المعدات المحتفظ بها من أجل التصرف فيها. – الأصول والالتزامات الناتجة عن الاندماج. – المدفوعات القائمة علي الحصص. – المعاملات التي تنطوي علي تبادل أصول أو التزامات بين الأطراف المستقلة دون اعتبار نقدي.
٨	الاستحقاقات	– تعويضات خطط خيارات الأسهم. – الخطط المؤجلة، مطالبات الضمان. – الافتراضات الاكتواريه في خطط معاشات التعاقد. – احتياطيات أو خسائر الممتلكات والمسئوليات.
٩	النسب والمعدلات	– معدل أسعار الفائدة علي المتحصلات والمدفوعات. – معدل الضريبة السنوي الفعلي في التقارير الفترية. – معدل الربح الإجمالي في ظل برنامج المحاسبة.
١٠	تقديرات غير مرتبطة ببند معين	– الخسائر أو صافي القيمة القابلة للتحقق من إعادة الهيكلة. – القيمة العادلة في التبادلات غير النقدية. – تكاليف الفترة الانتقالية في التقارير الفترية. – القيمة الحالية في القوائم المالية الخاصة.
١١	الإيرادات	– الإيرادات والدخول المستحقة. – الخسائر الناتجة عن عقود البيع. – إيرادات شحن البضائع.

علي ضوء العرض السابق لأنواع التقديرات المحاسبية يتضح أنها ترتكز علي عاملين أساسين هما:

الأول: أساس القياس المستخدم يؤثر بشكل كبير على أنواع التقديرات المحاسبية المضمنة في القوائم المالية، حيث يؤدي اختلاف أسس القياس المعتمدة إلى تنوع التقديرات المحاسبية المستخدمة في هذه القوائم.

الثاني: طبيعة وخصائص البند قيد القياس، وظروف كل عملية والمعالجة المحاسبية المرتبطة بها، تؤكد جميعها على أن التقديرات المحاسبية أمر حتمي وأساسي عند إعداد القوائم المالية. كما أنها شائعة ومتعددة في مواضع مختلفة من هذه القوائم، مما يجعل من الصعب حصرها بالكامل، وترتبط التقديرات المحاسبية بشكل أساسي بدرجة عدم التأكد المتعلقة بمقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

٢/٦- أثر التقديرات المحاسبية علي الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة:

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة، يجب أن تكون ملائمة وتعرض بصدق ما يجب عرضة، وتتحسن فائدة المعلومات المالية إذا كانت قابلة للمقارنة، وقابلة للتحقق وتصدر في التوقيت المناسب، بالإضافة إلي قابليتها للفهم.

ولقد بذلت العديد من المحاولات في الفكر المحاسبي لتحديد الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية من خلال إسهامات الجهات العلمية والمهنية (AAA, 1966- FASB, 1980- IASC, 1989- FASB, 2010- IASB, 2010- IASB, 2018 - Suadiye - IASB, 2024) حيث تدور نتائج هذه المحاولات حول نفس الخصائص تقريباً مع اختلاف ترتيب وتصنيف هذه الخصائص في ضوء أهميتها.

وقد استقر الفكر المحاسبي مؤخراً علي تصنيف هذه الخصائص طبقاً لما اتفق علية الإطار الفكري الصادر عن الـ (IASB) وقائمة مفاهيم المحاسبة رقم (٨) الصادرة عن الـ (FASB) والذي ركز فيه المجلسين علي إجراء بعض التعديلات علي الخصائص النوعية للمعلومات، بحيث تكون أكثر نفعاً وفائدة لمتخذي القرارات، حيث جاءت هذه الخصائص في مجموعتين أساسيتين هما:(FASB, 2010- IASB, 2018) الأولي وتمثل الخصائص الأساسية وتتضمن خاصيتي الملاءمة، والتمثيل الصادق، والثانية وتمثل الخصائص المعززة للخصائص الأساسية وتتضمن أربعة خصائص هي القابلية للتحقق، والقابلية للمقارنة، والتوقيت المناسب، والقابلية للفهم.

١/٢/٦- أثر التقديرات المحاسبية علي خاصية الملاءمة:

عُرّفت الملاءمة بأنها هي قدرة المعلومات علي إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمين، ويمكن أن تكون المعلومات قادرة علي إحداث فرق في قرار معين حتى وإن اختار

بعض المستخدمين عدم الاستفادة منها أو كانوا علي علم مسبق بها من مصادر آخري، وتكون المعلومات قادرة علي إحداث فرق في اتخاذ القرارات إذا كانت لديها قيمة تنبؤيه، وقيمة تأكيدية أو كليهما معاً (وزارة الاستثمار، ٢٠١٥).

بمعني آخر تُعد المعلومات ملائمة عندما تكون قادرة على إحداث تأكيد أو تغيير في القرارات المتخذة بواسطة المستخدمين، سواء كانت تلك القرارات هي قرارات اقتصادية أو قرارات مرتبطة بمساءلة الإدارة، وأن المعلومات يمكنها إحداث التأكيد أو التغيير في القرارات إذا توافر لها قيمة تنبؤيه وقيمة تأكيدية أو كلاهما معاً.

ولإبراز أثر التقديرات المحاسبية علي خاصية الملاءمة يتم تناول هذا الاثر علي الخصائص الفرعية لتحقيق خاصية الملاءمة كما يلي:

أ-أثر التقديرات المحاسبية علي القيمة التنبؤية:

تشير القيمة التنبؤية إلى إن المعلومات لها قيمة تنبؤية إذا أمكن استخدامها كمدخلات في العمليات التي يعتمد عليها المستخدمون للتنبؤ بالنتائج المستقبلية، وتُعد تلك المعلومات ذات القيمة التنبؤية مفيدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ومساءلة الإدارة عن دورها الوكالي. ويمكن قياس القيمة التنبؤية من خلال التقديرات المحاسبية باستخدام ثلاثة عناصر كما يلي: (Beest, et al., 2009)

العنصر الاول: يقيس المدي الزمني للتقارير السنوية التي توفر معلومات تطلعية تصف توقعات الادارة للسنوات المقبلة للشركة، ومقدمي رأس المال والمستخدمين الآخرين، وهذه المعلومات الخاصة تتوافر للإدارة لإعداد تنبؤاتها الخاصة وهذا يتطلب ضرورة الافصاح عن الاسس التي استخدمتها الادارة في إعداد التقديرات المحاسبية.

العنصر الثاني: إلي أي مدي تفصح التقارير السنوية عن معلومات عن فرص ومخاطر الأعمال وهذا يتطلب ضرورة استكمال المعلومات المالية بمعلومات غير مالية عند الاشارة إلي القيمة التنبؤية مستقبلا.

العنصر الثالث: يقيس مدي استخدام الشركة للقيمة العادلة نظراً لأن محاسبة القيمة العادلة توفر معلومات أكثر ملاءمة من معلومات التكلفة التاريخية.

ب-أثر التقديرات المحاسبية علي القيمة التأكيدية:

تشير القيمة التأكيدية إلى أن المعلومات يكون لها قيمة تأكيدية إذا كانت قادرة على تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة، وبالتالي فإنها تكون مفيدة في تخفيض حالة عدم التأكد المرتبطة بعملية اتخاذ القرارات وتوفير أساس للتوقعات الإضافية، وتقييم مدى كفاءة الإدارة في

هذا الشأن.

لذلك تساهم القيمة التأكيدية في زيادة أهمية معلومات التقارير المالية إذا كانت هذه الملومات توفر ملاحظات لمستخدمي التقرير السنوي حول المعاملات والاحداث السابقة فإن ذلك سوف يساعدهم علي تأكيد أو تغيير توقعاتهم خاصةً المالية(Beest, et al., 2009).

ويخلص الباحث مما سبق أن التقديرات المحاسبية توفر معلومات ملائمة للمستخدمين نظراً لأنها تحدث تغييرات في قراراتهم لأن المعلومات المدرجة بالقوائم المالية تمثل قيم حقيقية أو/ وغير حقيقية أو قيم مؤكدة أو/ و غير مؤكدة، ومن خلال توافر تلك المعلومات يتمكن مستخدمي التقارير المالية من اتخاذ القرارات المناسبة لهم، كما أن التقديرات المحاسبية يمكنها توفير معلومات كمدخلات للعمليات التنبؤية التي يستخدمها متخذي القرارات لتكوين توقعاتهم الخاصة حول المستقبل، حيث يعتبر التنبؤ أهم مؤشر ذو صلة من حيث فائدة القرار ومن ثم توافر خاصية القدرة علي التنبؤ كخاصية فرعية للملاءمة، كما تتسم معلومات التقديرات المحاسبية بالحداثة النسبية حيث تتوافر متي تم احتياجها.

وعلي ضوء ما سبق يعتقد الباحث أن التقديرات المحاسبية ينتج عنها ملومات تتسم بالملاءمة والقدرة علي التأثير في قرارات المستثمرين والمستخدمين الآخرين، ومن ثم يمكن القول أن التقديرات المحاسبية تحقق خاصية الملاءمة بنسبة كبيرة.

٢/٢/٦- أثر التقديرات المحاسبية علي خاصية التمثيل الصادق:

تشير خاصية التمثيل الصادق إلي أنه حتي تكون المعلومات مفيدة لمستخدميها في اتخاذ القرارات يجب أن تعرض بعدالة الظاهرة الاقتصادية التي يجب التقرير عنها، وتتحقق عدالة العرض عندما توصف تلك الظاهرة بشكل كامل، وبحياد تام، وتخلو من الاخطاء (FASB, 2010 – IASB, 2018).

ولإبراز أثر التقديرات المحاسبية علي خاصية التمثيل الصادق يتم تناول هذا الاثر علي الخصائص الفرعية لتحقيق خاصية التمثيل الصادق كما يلي:

أ-أثر التقديرات المحاسبية علي الاكتمال:

يقصد بالاكتمال شمول جميع المعلومات اللازمة لمستخدمي القوائم المالية لفهم كيفية حدوث الظاهرة التي تم تصويرها، بالإضافة إلي جميع التوصيفات والتفسيرات والتوضيحات الضرورية (FASB, 2010).

ونظراً لأن الظواهر الاقتصادية المقدمة في التقارير المالية غالباً ما تقاس في ظل ظروف عدم التأكد، فإن الوصف الكامل لهذه الظواهر يتطلب استخدام التقديرات المحاسبية، ويستدل

علي ذلك من خلال ما عرضه الـ (FASB) الـ (IASB) بأن الاكتمال يتطلب وصف الاسلوب المستخدم للوصول إلي رقم الأصل مثل القيمة العادلة والتي يتطلب المستوي الثالث منها استخدام التقديرات، التكلفة التاريخية المعدلة والتي تتطلب احتساب الإهلاك والذي يعتمد بشكل أساسي علي التقديرات المحاسبية(FASB, 2010 – IASB, 2018).

واستكمالاً لما سبق فإن الافصاح عن الطرق المطبقة والافتراضات والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة سيوفر درجه من الاكتمال خاصة في ظل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستوي الثالث والذي يعتمد علي التقدير والحكم الذاتي للإدارة(صالح وآخرون، ٢٠١٧).

وبالتالي فإن التقديرات المحاسبية يمكن أن يتحقق بها الاكتمال لو تم تقديم توصيفات وتفسيرات وإيضاحات بشأنها وعدم الاكتفاء بالمعلومات اللازمة أو الضرورية، أي أنه كلما زاد وصف وتفسير الطريقة أو الأسلوب أو النموذج المستخدم في التقدير المحاسبي كلما زادت درجة الاكتمال في المعلومة(حسانين، ٢٠٢٠).

ويجب ملاحظة أن النقص في الافصاح عن الطرق أو الأساليب أو النماذج المستخدمة في إعداد التقديرات يؤدي إلي النقص في اكتمال المعلومة، ومن ثم فإن التقديرات تُعتبر عُرضة للتأثير السلبي علي الاكتمال الأمر الذي يضعف التمثيل الصادق للمعلومات المدرجة بالقوائم المالية.

وفي ضوء ما سبق يبدو أن التقديرات المحاسبية تُعد موضع يصعب فيه الاكتمال نتيجة لعدم التأكد المتأصل فيها والمعلومات غير الكاملة المعتمد عليها. لذلك فإن التقديرات المحاسبية قد تؤدي إلي غموض في التقارير المالية وذلك في حالة نقص أو ضعف اكتمال الإفصاح بشأنها مما يضعف من التمثيل الصادق للقوائم المالية ومن ثم فإن التقديرات المحاسبية قد يكون لها تأثير سلبي علي خاصية الاكتمال، ومن ثم تأثير سلبي علي التمثيل الصادق للقوائم المالية.

ب-أثر التقديرات المحاسبية علي الحياد:

يشير مفهوم الحياد إلى الابتعاد عن أي تحيز متعمد عند اختيار وعرض المعلومات المحاسبية، وهو ما قد يلجأ إليه مُعد القوائم المالية للوصول إلى نتائج محددة سلفًا أو بهدف التأثير على سلوك مستخدمي هذه المعلومات في اتجاه معين. (Belkaoui, 2004). كما يشير الحياد إلي أن التصوير المحايد للظاهرة الاقتصادية لا يكون متحيزاً، أو يكون مؤكداً، أو غير مؤكداً، أو يشوبه تلاعباً لزيادة احتمال تلقي المعلومات- بشكل مرغوب أو غير مرغوب فيه- من قِبل المستخدمين(FASB, 2010-IASB, 2018) .

ويشير مفهوم التحيز في التقديرات المحاسبية بأنه سلوك متحيز ومتعمد وعن قصد في إعداد التقديرات المحاسبية بغرض التأثير بشكل معين علي كلاً من الأداء التشغيلي والمركز المالي للشركة، ومن ثم فإن التقديرات المُتضمنة في القوائم المالية تُعتبر أكثر عرضة لتحيز وتلاعب الادارة.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن القول إن التحيز في إعداد التقديرات المحاسبية قد ينشأ من خلال عدم إعطاء الإدارة وزنًا مناسبًا لكافة الوقائع والظروف المحيطة بعملية التقدير لأسباب معينة، أو من خلال استغلال الإدارة للمرونة المتاحة في اختيار البدائل عند إعداد هذه التقديرات، وفي كلتا الحالتين يُعد التحيز نقصًا أو افتقارًا لخاصية التمثيل الصادق في القوائم المالية. وبذلك، يمكن أن يكون للتقديرات المحاسبية تأثير سلبي على الحياد، مما يؤدي بدوره إلى تأثير سلبي على التمثيل الصادق لهذه القوائم.

ج-أثر التقديرات المحاسبية علي الخلو من الخطأ:

يشير مفهوم الخلو من الخطأ إلى عدم وجود الأخطاء أو السهو في وصف الظاهرة الاقتصادية، مما يعني أن الإجراءات المستخدمة لإنتاج المعلومات التي يتم التقرير عنها قد تم اختيارها وتطبيقها بشكل دقيق وخالٍ من الأخطاء (FASB, 2010-IASB, 2018). وقد تكون أخطاء التقدير عشوائية غير مقصودة، أي مما يجعل تجنبها صعباً لأنها ناتجة عن عوامل عشوائية غير خاضعة لرقابة وتحكم الإدارة، أو أخطاء مقصودة تنتج عن التحيز في إعداد التقديرات المحاسبية، وهي أخطاء كان من الممكن(عبدالعظيم، ٢٠١٨).

وعادة ما تتم التقديرات المحاسبية في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة للأحداث التي وقعت فعلاً أو التي من المحتمل وقوعها وتحتاج إلي الحكم الشخصي، ونتيجة لذلك فإن التقديرات المحاسبية عادة ما تكون عُرضة لأخطاء التقدير، والتي يمكن أن تنتج من استخدام نماذج التقدير وافتراضاتها الضمنية، للحصول علي تقديرات محاسبية بشأن الاحداث المستقبلية.

وتعتمد درجة الخطأ في التقدير علي عوامل معينة منها درجة اعتماد التقدير المحاسبي علي الأحكام، ومدي استجابة التقدير المحاسبي للتغيرات الحاصلة في الافتراضات التي بنيت عليها التقديرات، ومدي موثوقية البيانات التي تم الحصول عليها من مصادر خارجية، بالإضافة إلي الحد الذي يعتمد عنده التقدير علي مدخلات جديرة بالملاحظة أو غير جديرة بالملاحظة، ومدي استخدام خبير في إعداد التقدير(حسانين، ٢٠٢٠).

واستكمالاً لما سبق يمكن القول أن التقديرات المحاسبية نظراً لأنها تتم في ظروف عدم التأكد وتحتاج إلي استخدام الحكم الشخصي، لذا فإنها تكون عُرضة لعدم التمثيل الكامل للظاهرة

التي تم تصويرها، وتكون عُرضة لأخطاء التقدير، كما أنها تكون قابلة للتحيز والذي يمكن اعتباره نفصاً أو افتقاراً إلي خاصية الحياد ومن ثم الانخفاض في خصائص التمثيل الصادق.

وفي ضوء ما سبق فإن التقديرات المحاسبية تقتضي تخفيض التمثيل الصادق، وتحقق التقديرات المحاسبية أقصي درجات التمثيل الصادق لها في الحالة التي يتوافر فيها تقرير من الإدارة يوضح أنها طبقت الإجراءات المناسبة، من خلال وصف القيمة المقدرة بوضوح ودقة، وتوضيح طبيعة وحدود عملية التقدير، وأنها لم ترتكب أية أخطاء في اختيار وتطبيق العملية المناسبة للتقدير. وبالتالي فإن التقديرات المحاسبية تخفض من التمثيل الصادق للمعلومات المعتمدة علي تقديرات، ولكن إذا ما أُعدت هذه التقديرات في ظل مجموعة من الاعتبارات سيكون تأثيرها السلبي محدود.

٣/٢/٦- أثر التقديرات المحاسبية علي خاصية القابلية للتحقق:

تعني القابلية للتحقق أن يتمكن مجموعة من الأشخاص المؤهلين من الوصول إلى نفس النتائج أو المقاييس عند دراسة نفس دليل الإثبات أو استخدام نفس الأساليب، بشرط أن يعمل كل منهم بشكل مستقل عن الآخر (FASB,1980) .

كما تعني القابلية للتحقق إلى أنها الخاصية التي تُمكن المستخدمين من التأكد من أن المعلومات تعكس بصدق الظواهر الاقتصادية وللأغراض التي تمثلها، والتحقق يعني أن يقوم مختلف المراقبين المطلعين والمستقلين بفحص المعلومات، مما يؤدي إلى نتائج مفيدة، حتى وإن لم يكن هناك اتفاق كامل بينهم (FASB, 2010- IASB, 2018) .

وهناك عدة جوانب لخاصية القابلية للتحقق تتمثل في الاتي: (Shuraki, 2020)

- التوثيق: يجب أن تكون جميع المعلومات المقدمة في التقارير المالية مدعومة بمستندات وسجلات يمكن التحقق منها.
- التطابق: إمكانية الوصول إلى نفس النتائج من خلال اتباع نفس الأساليب والإجراءات المتبعة.
- الشفافية: يجب أن تكون العمليات والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية واضحة وقابلة للفهم من قبل المستخدمين الخارجيين.
- الاتساق: يجب أن تتبع الشركة نفس السياسات والإجراءات المحاسبية على مر الزمن، مما يسمح للمستخدمين بمقارنة المعلومات عبر الفترات الزمنية.
- الاستقلالية: يجب أن يكون لدى مدقق الحسابات القدرة على مراجعة المعلومات وتأكيد صحتها دون تدخل من الإدارة.

وتهدف القابلية للتحقق إلى التأكد مما إذا كانت المعلومات المحاسبية تعرض الظواهر الاقتصادية التي يجب التقرير عنها بشكل دقيق وبدون أخطاء جوهرية أو تحيز، وأيضًا للتأكد من أن طريقة القياس المستخدمة تم تطبيقها بشكل صحيح وبدون أخطاء جوهرية أو تحيز.

ويمكن تقسيم التحقق إلي نوعين هما:(FASB, 2004-IASB, 2018).

- التحقق المباشر: ويقصد به التحقق من قيمة أو تأكد أخر من خلال الملاحظة المباشرة، بمعني آخر يتم التحقق المباشر عن طريق التحقق من القيم المحاسبية المقاسة(الفعلية) نفسها، مثل: جرد النقدية، مراقبة أسعار تداول الأوراق المالية، وجرد كمية المخزون. أي أن القياسات التي يمكن التحقق منها مباشرة هي التي تعكس التبادلات السوقية بين الوحدات التجارية المستقلة.
- التحقق غير المباشر: ويقصد به التحقق من مدخلات نموذج ما، أو طريقة أخري وإعادة حساب المخرجات باستخدام نفس المنهجية، بمعني آخر يتم التحقق غير المباشر عن طريق التحقق من القيم المحاسبية المقاسة من خلال التحقق من المدخلات وإعادة حساب المخرجات باستخدام نفس المنهجية المحاسبية. مثل التحقق من القيمة الدفترية للمخزون، التحقق من إهلاك الأصول الثابتة، والتحقق من تقديرات القيمة العادلة. أي أن القياسات التي يمكن التحقق منها بشكل غير مباشر هي الناتجة عن عمليات التخصيص والتي تتطلب تقديرات وأحكام شخصية.

وقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) إلى أن التحقق المباشر يميل إلى تقليل تحيز القائم بالقياس وتحيز طرق القياس، بينما يقتصر التحقق غير المباشر على تقليل تحيز القائم بالقياس فقط، دون أن يؤثر على تحيز طرق القياس الناتجة عن الاختيارات المحاسبية وطرق التخصيص(FASB, 2004).

وفي ضوء ما سبق فإن التقديرات المحاسبية تندرج تحت التحقق غير المباشر، وتواجه تحديات في تحقيق الموضوعية بسبب صعوبة أو ندرة الحصول على أدلة إثبات للعناصر المقدرة. بالإضافة إلى ذلك، يصعب التوصل إلى توافق تام في الآراء بشأنها، مما يجعلها تتسم بصعوبة القابلية للتحقق منها.

ويري أحد الباحثين أنه من الصعب الوصول إلى توافق تام بشأن التقديرات المحاسبية، كما أن التحقق المباشر منها يعد أمرًا صعبًا. لذا، يتم التحقق غير المباشر منها عن طريق مراجعة مدخلات النموذج المستخدم أو إعادة حساب المخرجات باستخدام نفس المنهجية(عبد العظيم، ٢٠١٨).

لذلك، يمكن القول إن وجود التقديرات المحاسبية لا يلغي قابليتها للتحقق، حيث تكون قابليتها للتحقق متمثلة في وجود أدلة وقرائن مقبولة عن أسعار السوق في تاريخ إعداد القوائم المالية، بالإضافة إلى التأكد من سلامة ودقة النموذج المستخدم والافتراضات التي بُني عليها.

وتختلف صعوبة التحقق من التقدير المحاسبي حسب مدى إمكانية ملاحظة مدخلات القيم المقدرة، ويظهر ذلك بوضوح عند تحديد أفضل مستويات لمدخلات تحديد القيمة العادلة، وتعكس القابلية للتحقق مدى القابلية للملاحظة من قِبل المراجعين ومستخدمي التقارير المالية، فالمستوى الأول لتقدير القيمة العادلة يُعتبر الأفضل لأنه يعتمد على قيم مباشرة يمكن ملاحظتها مثل قيم الأوراق المالية المتداولة في السوق، أما المستوى الثاني يأتي في الدرجة الثانية من حيث القابلية للتحقق، حيث يعتمد على مدخلات قابلة للتحقق جزئيًا، بمعنى أن القيمة العادلة في هذه الحالة غير قابلة للملاحظة بذاتها، بينما بعض أو كل مدخلاتها قابلة للملاحظة، أما المستوى الثالث والأخير، فهو الأدنى من حيث الأفضلية، لأن القيمة العادلة ذاتها ومدخلاتها غير قابلة للملاحظة، مما يجعل التحقق منها بالغ الصعوبة (أبو الخير، ٢٠٠٩).

وفي ضوء ما سبق، فإن وجود القابلية للتحقق لا يمنع استخدام التقديرات المحاسبية، ولكن التحقق من هذه التقديرات يكون أكثر صعوبة مقارنة بغيرها من البنود. فبدلاً من التحقق منها بصورة مباشرة، يتم التحقق من حسابها ومدى موضوعية وسلامة الطرق المستخدمة في التوصل إليها، وهذا ينعكس في مطالبة الشركات بالإفصاح عن محتوي التقديرات وأسباب تغييرها وكذلك أثر ذلك علي القوائم المالية، وذلك نظراً لضعف إمكانية التحقق من هذه التقديرات.

٤/٢/٦ – أثر التقديرات المحاسبية علي خاصية القابلية للمقارنة:

تشير خاصية القابلية للمقارنة إلي أنها الخاصية التي تُمكن المستخدمين من تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف بين مجموعتين من العناصر، ويرتبط تحقيقها بضرورة تطبيق مفهومي التوحيد والثبات (FASB, 2010). ويقصد بالتشابه ما إذا كانت الشركات ذات الأنشطة الاقتصادية المتشابه تفصح عن أرقام محاسبية متشابهة، أما الاختلاف فيقصد به ما إذا كانت الشركات ذات الأنشطة الاقتصادية المختلفة تفصح عن أرقام محاسبية مختلفة.

ويؤدي توفير معلومات قابلة للمقارنة من تمكين المستخدمين من التعرف علي الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء الشركة وأداء الشركات الأخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة أداء الشركة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة، وتنشأ أوجه

التشابه والاختلاف نتيجة تشابه أو اختلاف الظروف والأحداث التي تتأثر بها الشركات المختلفة أو الظروف والأحداث التي تتأثر بها نفس الشركة خلال الفترات الزمنية المتعاقبة. (IASB, 2018).

وفي ضوء ما سبق فإن الهدف من القابلية للمقارنة هو تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف، وتتحقق فائدة القابلية للمقارنة بشكل أكبر عند توضيح وتفسير وشرح نقاط الاختلاف أكثر من نقاط التشابه.

ونظراً لأن إعداد التقديرات المحاسبية يعتمد على الأحكام أو النماذج التي تتضمن قدراً من الذاتية، فإن ذلك قد يؤدي إلى وجود تقديرات محاسبية متباينة لعناصر معينة. وبذلك، يتم تقديم معلومات محاسبية مختلفة. نتيجة لذلك، سيحدث تفاوت في أداء الشركات ومراكزها المالية، مما يضعف من قابلية المقارنة بينها(Sacer, et al.,2016).

وفي ذات السياق فإن التقديرات المحاسبية تعتمد على افتراضات الإدارة المستندة إلى أحكامها المهنية، مما يؤدي إلى استخدام افتراضات مختلفة بين الشركات، وبالتالي تزداد احتمالية الحصول على تقديرات متنوعة، مما يعقد تحقيق القابلية للمقارنة(عبدالعظيم، ٢٠١٨).

وتعتمد خاصية القابلية للمقارنة على تطبيق مفهوم الثبات، الذي يعني الالتزام باستخدام نفس السياسات والإجراءات المحاسبية سواء على مدى فترات زمنية مختلفة داخل نفس الشركة، أو عبر شركات متعددة خلال نفس الفترة الزمنية، بمعنى آخر القابلية للمقارنة هي الهدف، والثبات هو الوسيلة التي تساعد على تحقيق هذا الهدف (IASB, 2018).

ويُعد تطبيق الثبات في استخدام السياسات والإجراءات أمراً ضرورياً لجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين، كما أن الثبات يتيح إمكانية استخدام الطرق الإحصائية لتحديد اتجاهات التطور في أنشطة الشركة عبر الفترات السابقة والتنبؤ بتطورها في الفترات التالية مع مراعاة الظروف الخارجية الخاصة بالشركة، مما يجعل التنبؤات أقرب إلى الواقع، لأن استخدام طرق وإجراءات مختلفة من فترة لأخرى يجعل من الصعب التمييز بين التغييرات في البيانات الناتجة عن تعديل الطرق والإجراءات– أي نتيجة عدم تطبيق الثبات– وتلك الناتجة عن العوامل الاقتصادية داخل وخارج الشركة (سعيد، ٢٠١٤).

ويتطلب تحقيق خاصية القابلية للمقارنة توافر معلومات عن التغيرات في السياسات المحاسبية والآثار المترتبة علي هذا التغير، والتعديلات في التقديرات المحاسبية والآثار المترتبة عليها، وكذلك تأثير التغير في السياسات المحاسبية والتعديلات في التقديرات علي

أرقام الفترة المحاسبية السابقة للشركة، ومقارنة نتائج الفترة المحاسبية الحالية بنتائج الفترات المحاسبية السابقة (IASB, 2024).

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن هناك بُعدين للتقدير المحاسبي فيما يتعلق بتأثيره على القابلية للمقارنة. فمن جهة، يُحسن التقدير الدقيق والواضح وغير المتحيز من قدرة الإدارة على نقل الواقع الاقتصادي الحقيقي للشركة لمستخدمي القوائم المالية، مما يزيد من مستوى القابلية للمقارنة. ومن جهة أخرى، قد يزيد التقدير من احتمال وجود أخطاء في القياس، سواء كانت متعمدة نتيجة تحيز في التقدير (سلوك انتهازي) أو غير متعمدة، مما يؤدي إلى اختلاف في التقدير وبالتالي انخفاض مستوى القابلية للمقارنة.

٦/٢/٥- أثر التقديرات المحاسبية علي خاصية التوقيت المناسب:

يُعني التوقيت المناسب أن تكون المعلومة متاحة لمتخذي القرارات قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرار، وترتبط خاصية التوقيت المناسب وتتأثر أيضاً بالفترة من تاريخ إعداد التقارير المالية حتى نشرها، أو بالفترة من تاريخ قياس الأحداث الاقتصادية حتى تاريخ إعداد التقارير المالية أو الاثنين معاً(FASB, 2010).

ويتطلب التوقيت المناسب أن يتم تقديم المعلومات دون تأخير وعند الحاجة إليها، بمعنى توافر المعلومات عند حاجة متخذي القرارات إليها حتى لا تفقد حيويتها ونفعيتها، حيث أن توفير معلومات عامة بشكل فوري لكافة الأطراف يؤدي إلى تخفيض حوافز المعلومات الخاصة، كما أن التوقيت المناسب قد يسهم بدور أساسي في تخفيض عدم تماثل المعلومات من خلال إتاحة المعلومات في توقيت موحد لكافة الأطراف دون تمييز.

وفي ذات السياق فإن إتاحة المعلومات في التوقيت المناسب يساعد في تحديد مقدار وتوقيت وعدم التأكد المرتبط بصافي التدفقات النقدية المستقبلية بما يدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية، ومساءلة الإدارة عن مدى دقة تلك المعلومات وتوفيرها في التوقيت المناسب وبالوسيلة المناسبة لكافة الأطراف دون تمييز(Nobes & Stadeler, 2015).

ومن خلال استقراء العديد من الدراسات يتضح للباحث أن التقديرات المحاسبية يُمكن أن تؤثر علي خاصية التوقيت المناسب كما يلي(Sacer, et al.,2016- Harry, et al., 2017- William, 2020- Ismail, et al., 2022):

- تتطلب التقديرات المحاسبية جمع وتحليل معلومات غير مؤكدة، مما قد يؤدي إلى تأخيرات في إصدار القوائم المالية.

- يمكن أن يؤدي التأخير في إعداد التقديرات المحاسبية إلى تأخير في إصدار القوائم المالية، مما يؤثر على التوقيت المناسب لتلك المعلومات.
- التقديرات الدقيقة تؤدي إلى تقديم معلومات موثوقة وفي التوقيت المناسب، بينما التقديرات غير الدقيقة قد تضلل المستخدمين وتؤثر على قراراتهم.
- إذا كانت التقديرات المحاسبية غير دقيقة، فإنها قد تؤدي إلى تقديم معلومات مالية غير صحيحة في الوقت الذي يُفترض أن تكون فيه دقيقة، مما يتطلب تعديلات وتصحيحات قد تؤخر توقيت إصدار التقارير المالية.
- قد تؤدي الحاجة لتحديث التقديرات المحاسبية إلى تعديلات في التوقيت المناسب لتقديم التقارير المالية، حيث يتم إدراج التقديرات المعدلة في التقارير اللاحقة، حيث أن التقديرات التي يتم تحديثها بشكل دوري تؤدي إلى تقديم معلومات مالية دقيقة في التوقيت المناسب.

وعلي ضوء ما سبق يستخلص الباحث أن تأثير التقديرات المحاسبية على خاصية التوقيت المناسب يعتمد بشكل كبير على دقة التقديرات وسرعة إدراجها في التقارير المالية، كما أن تحسين دقة التقديرات المحاسبية وتسريع العمليات المحاسبية يمكن أن يساعد في تقديم معلومات مالية دقيقة وفي التوقيت المناسب، مما يعزز من اتخاذ قرارات مستنيرة.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن معلومات التقديرات المحاسبية تتمتع بخاصية التوقيت المناسب، حيث يتم تقديرها بالاعتماد على المعلومات المتاحة حتى وإن كانت غير مكتملة، وذلك لتلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات. وبالتالي، فإن هذه المعلومات تُقدم في التوقيت المناسب.

٦/٢/٦- أثر التقديرات المحاسبية علي خاصية القابلية للفهم:

تُعني خاصية القابلية للفهم أن التقارير المالية يجب أن توفر معلومات كافية لهؤلاء الذين لديهم فهم معقول عن الأنشطة المختلفة للمنشأة، ولديهم استعداد لدراسة وتحليل هذه المعلومات بجهد معقول(FASB, 1980)

كما تُعني القابلية للفهم إلى قدرة المعلومات على تمكين المستخدمين من فهم معانيها، ويتطلب تطبيقها مراعاة الوضوح وعدم الغموض عند إعداد التقارير المالية حتى يتمكن المستخدم العادي من فهم محتواها(FASB, 2010).

وبالتالي لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومه لمن يستخدمها، ويتطلب تطبيق خاصية القابلية للفهم مراعاة الوضوح وعدم الغموض عند إعداد التقارير المالية حتى

يتمكن المستخدم العادي من فهم محتواها، وتزيد عندما تكون المعلومات مصنفه ومختصرة ومعبر عنها بشكل واضح ودقيق(ISAB, 2010 - Nobes & Stadeler, 2015).

وتشير المعلومات المصنفة والمختصرة إلى كيفية تقديم معلومات بشكل منظم في التقارير المالية، بالإضافة إلى ذلك فإن الإفصاح عن المعلومات خاصة في الإيضاحات المتممة قد يكون لها قيمه لشرح وتقديم صورة واضحة عن أرقام الأرباح، وأيضاً فإن التفسيرات السردية تساعد على زيادة فهم المعلومات كما يساعد وجود جداول وأشكال بيانية على تحسين القابلية للفهم بما يدعم شفافية المعلومات وتحقيق العرض العادل ومن ثم ملاءمة هذه المعلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية وفهم خطط واستراتيجيات الإدارة وتقييم أدائها.

ويبدو للباحث أن القابلية للفهم قد تؤدي إلي تجنب التقرير عن المعلومات المتعلقة بأمور معقدة جداً حتى لو كانت ملائمة وممثلة بصدق، وتصنيف القابلية للفهم كخاصية تعزيزيه يعطي مؤشرا إلي أن المعلومات التي يصعب فهمها يجب تقديمها وشرحها بوضوح قدر الإمكان، وقد أشار الـ FASB في القائمة رقم (٨) إلي أن المستخدمين ربما يكونون في حاجة إلي مساعدة المحللين الماليين حتى يتمكنوا من فهم الظواهر الاقتصادية المعقدة.

ومن خلال استقراء العديد من الدراسات يتضح للباحث أن التقديرات المحاسبية يُمكن أن تؤثر علي خاصية القابلية للفهم كما يلي(Kieso & Weygandt, 2019 - Harrison, et al. ,2021- Deegan, 2023):

- التقديرات المحاسبية مثل تقديرات القيمة العادلة للأصول أو تقديرات الالتزامات المستقبلية يمكن أن تكون معقدة وتحتوي على افتراضات متعددة، هذه التعقيدات يمكن أن تجعل من الصعب على المستخدمين العاديين فهم المعلومات بشكل كامل.
- التقديرات المحاسبية تعتمد على افتراضات قد تكون صعبة الفهم. على سبيل المثال، تقديرات العمر الافتراضي للأصول أو معدلات الفائدة المستقبلية قد تعتمد على افتراضات غير واضحة، مما يجعل فهم تأثير هذه التقديرات على القوائم المالية صعباً.
- المعلومات المالية التي تحتوي على تقديرات محاسبية قد تحتاج إلى تفسير إضافي لمساعدة المستخدمين في فهم كيفية تأثير هذه التقديرات على النتائج المالية. وإذا لم يتم تقديم هذه التفسيرات بشكل واضح، قد يكون من الصعب على المستخدمين فهم المعلومات.
- من خلال تقديم شرح مفصل للتقديرات المحاسبية والافتراضات التي تعتمد عليها، يمكن أن تزيد من شفافية المعلومات المالية وتساعد المستخدمين على فهم كيفية وصول الشركة إلى تقديراتها.

وعلي ضوء ما سبق يستخلص الباحث أن التقديرات المحاسبية تؤثر بشكل كبير على خاصية القابلية للفهم من خلال زيادة تعقيد المعلومات، التأثير على الشفافية، وتقديم صعوبة في تفسير وتحديد الافتراضات. ولضمان تحسين قابلية الفهم، من المهم أن تكون التقديرات واضحة ومفسرة بشكل جيد في التقارير المالية، مما يسهل على المستخدمين فهم المعلومات واتخاذ قرارات مستنيرة.

لذا يري الباحث أنه من الصعب تحقيق خاصية القابلية للفهم في التقديرات المحاسبية، حيث يعتمد توفرها على مدى الإفصاح عن الافتراضات المستخدمة في إعداد تلك التقديرات، وكذلك الإفصاح عن العوامل المؤثرة عليها وظروف عدم التأكد المحيطة بها.

٧- الدراسة التطبيقية:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة التطبيقية في التحقق التجريبي من نتائج الدراسة النظرية التي تم التوصل إليها، والتي تتعلق بأثر التقديرات المحاسبية علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية المنشورة بسوق الأوراق المالية المصري.

وقد تم تصميم الدراسة التطبيقية وعرض نتائجها علي النحو التالي:

١/٧- مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في مجموعة الشركات التي تتداول أسهمها البورصة المصرية خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠١٧م إلي عام ٢٠٢٢م، وقد قام الباحث باختيار عينة الدراسة من الشركات التي تتوافر فيها الشروط الآتية:

- أن تكون من الشركات النشطة والمدرجة ضمن مؤشر **EGX 50** للشركات الأكثر نشاطاً خلال فترة الدراسة.
- ألا تكون هذه الشركات قد بدأت وتوقفت عن النشاط خلال فترة الدراسة.
- أن يتوافر بتقاريرها المالية معلومات تتعلق بالتقديرات المحاسبية وعناصر الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية التي تتمثل في صافي الدخل، وإجمالي الأصول، وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
- استبعاد الشركات التي تنتمي إلي القطاع المالي ذو الطبيعة الخاصة مثل البنوك وشركات التأمين، وذلك لخضوعها لقواعد تنظيمية خاصة تختلف عن غيرها من الشركات.

وبتطبيق الشروط السابقة تم اختيار عينة مكونه من (٣٨) شركة موزعة علي (١٧) قطاع لأنشطة مختلفة موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (٢): شركات عينة الدراسة

م	اسم القطاع	عدد شركات العينة
١	مواد البناء	٦
٢	مقاولات وإنشاءات هندسية	٣
٣	موارد أساسية	٣
٤	رعاية صحية وأدوية	٣
٥	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٣
٦	عقارات	٣
٧	سياحة وترفيه	٢
٨	مرافق	١
٩	أغذية ومشروبات وتبغ	٢
١٠	طاقة وخدمات مساندة	١
١١	اتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات	٢
١٢	خدمات النقل والشحن	١
١٣	خدمات مالية غير مصرفية	٢
١٤	منسوجات وسلع معمرة	٢
١٥	ورق ومواد تعبئة وتغليف	٢
١٦	تجارة وموزعون	١
١٧	خدمات تعليمية	١
إجمالي		٣٨

وتم الحصول على بيانات الدراسة التطبيقية من المصادر الآتية:

- موقع البورصة المصرية على الإنترنت www.egx.com.eg
- شركة مصر لنشر المعلومات www.egidegypt.com
- ركز معلومات الهيئة العامة للرقابة المالية www.Mubasher.info/Countries/EG

٢/٧ – فروض الدراسة:

يتمثل الفرض الرئيسي للدراسة في الآتي: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقديرات المحاسبية لبنود (الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة، الاستثمارات العقارية، المخصصات، ومعاشات التقاعد) والخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بالتقارير المالية المنشورة بسوق الأوراق المالية المصري" ولاختبار صحة هذا الفرض تم تحديد الفروض الفرعية التالية علي النحو التالي:

HO1: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقديرات المحاسبية لبنود (الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة، الاستثمارات العقارية، المخصصات، ومعاشات التقاعد) وخاصية الملاءمة للتقارير المالية المنشورة.

HO2: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقديرات المحاسبية لبنود (الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة، الاستثمارات العقارية، المخصصات، و معاشات التقاعد) وخاصية التمثيل الصادق للتقارير المالية المنشورة.

HO3: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقديرات المحاسبية لبنود (الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة، الاستثمارات العقارية، المخصصات، و معاشات التقاعد) وخاصية قابلية التقارير المالية المنشورة للتحقق.

HO4: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقديرات المحاسبية لبنود (الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة، الاستثمارات العقارية، المخصصات، و معاشات التقاعد) وخاصية قابلية التقارير المالية المنشورة للمقارنة.

HO5: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقديرات المحاسبية لبنود (الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة، الاستثمارات العقارية، المخصصات، و معاشات التقاعد) وخاصية التوقيت المناسب للتقارير المالية المنشورة.

HO6: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقديرات المحاسبية لبنود (الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة، الاستثمارات العقارية، المخصصات، و معاشات التقاعد) وخاصية قابلية التقارير المالية المنشورة للفهم.

٣/٧ – الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لقد اعتمد الباحث في تحليل معلومات القوائم المالية لشركات العينة علي استخدام برنامج SPSS،

بهدف اختبار الفروض والوصول إلي نتائج الدراسة من خلال استخدام الأساليب الاحصائية التالية:

- معامل ارتباط بيرسون(R) : ويستخدم هذا المعامل لقياس العلاقة الارتباطية (اتجاه قوة) بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة في الدراسة.
- تحليل الانحدار الخطي البسيط: ويستخدم لبناء نموذج الانحدار الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع حتي يمكن تحديد القوة التفسيرية للمتغير المستقل في تباين المتغير التابع.
- تحليل الانحدار الخطي المتعدد: ويستخدم لبناء نموذج الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة حتي يمكن تحديد القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تباين المتغيرات التابعة.
- اختبار Independent Samples Test (T): ويستخدم لتحديد معنوية الفروق بين كل متغير من متغيرات الدراسة المحددة لقياس التقديرات المحاسبية والخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.
- مربع إيتا (η2): ويستخدم لتحديد درجة أهمية النتيجة التي ثبت وجودها إحصائيا، وذلك لتحديد حجم أثر بنود التقديرات المحاسبية علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقا للحدود التالية:

$$\eta^2 = \frac{t^2}{t^2 + df}$$

حيث أن:

t^2 قيم مربعات اختبار t – df درجات الحرية

الأداة المستخدمة	صغير	متوسط	كبير	كبير جدا
η2	$\eta^2 < .2$	$.5 \geq \eta^2 \geq .2$	$.8 \geq \eta^2 > .5$	$\eta^2 > .8$

٣/٧ – متغيرات الدراسة:

تم تبويب متغيرات الدراسة إلي:

١/٣/٧ – متغيرات الدراسة المستقلة:

تتمثل متغيرات الدراسة المستقلة في بنود التقديرات المحاسبية التي تم تناولها في الجزء النظري مع مراعاة توافر هذه البنود خلال فترة الدراسة مع إهمال البنود الأخرى التي تظهر في بعض السنوات ولا تظهر في سنوات أخري وتتمثل هذه المتغيرات:

- التقديرات الخاصة ببنود الأصول واقتصرت الدراسة التطبيقية علي بندي الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة، والاستثمارات العقارية.
- التقديرات الخاصة ببنود الالتزامات واقتصرت الدراسة التطبيقية علي بندي المخصصات، ومعاشات التقاعد.

وقد تم تحديد التقدير المحاسبي للجنيه من خلال قسمة تقديرات البنود السابقة علي إجمالي أصول الشركة (إذا كان التقدير لأصل)، وعلي إجمالي التزامات الشركة (إذا كان التقدير لالتزام) وذلك بهدف تحقيق التناسق لبنود التقديرات المحاسبية بالتقارير المالية المنشورة لشركات العينة خلال فترة الدراسة بما يعزز الشفافية والمقارنة بين الشركات محل الدراسة ويساعد على فهم الأوضاع المالية بشكل أفضل.

٢/٣/٧ – متغيرات الدراسة التابعة:

تتمثل متغيرات الدراسة التابعة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة التي تم تناولها في الجزء النظري وتتضمن خاصية الملاءمة، خاصية التمثيل الصادق، خاصية القابلية للتحقق، خاصية القابلية للمقارنة، خاصية التوقيت المناسب، وخاصية القابلية للفهم.

وقد تم التعبير عن الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة من خلال قياس كلاً من صافي الدخل، صافي الدخل المستقبلي من النشاط التشغيلي، صافي الدخل النقدي من النشاط التشغيلي، الفروق بين التقديرات المحاسبية الفعلية والمقدرة، وتوقيت التحقق من بنود التقديرات المحاسبية وتوقيت النشر للتقارير المالية المنشورة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

٣/٧ – اختبار الفروض وعرض نتائج الدراسة:

اعتمد الباحث في اختبار فروض الدراسة علي كلاً من مصفوفة الارتباط والانحدار الخطي للكشف عن أثر التقديرات المحاسبية علي الخصائص التوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية المنشورة. وقد استخدام الباحث معادلة الانحدار التالية (Larcker, et al., 2007- Cohen, et al., 2008- Barth,et al., 2008- Magnan, 2009 - Ewert & Waganhofer, 2012- Cascino & Gassen, 2015)

$$Q.C.I=\beta\ 0+\beta\ 1+\beta\ 2+\beta\ 3+\beta\ 4+\beta\ 5+\varepsilon$$

حيث أن:

- Q.C.I: Qualitative Characteristics of Information (الخاصية النوعية للمعلومات)
- $\beta\ 0$: Constant Regression Equation (ثابت نموذج الانحدار)

- β 1 : Financial Investment at Fair Value (الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة)
- β 2: Real Estate Investments (الاستثمارات العقارية)
- β 3: Provisions (المخصصات)
- β 4 : Retirement Pensions (معاشات التقاعد)
- ε: Random Error (الخطأ العشوائي)

١/٣/٧: اختبار الفرض الاحصائي الأول:

- تم اعداد مصفوفة الارتباط بين بنود التقديرات المحاسبية للأصول والالتزامات (متغيرات مستقلة) وخاصية الملاءمة للتقارير المالية المنشورة (متغير تابع) كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٣): مصفوفة الارتباط بين بنود التقديرات المحاسبية وخاصية الملاءمة

التقديرات المحاسبية						
		الملاءمة	الاستثمارات المالية	الاستثمارات العقارية	المخصصات	معاشات التقاعد
الملاءمة	معامل ارتباط بيرسون	1	0.840	0.792	0.861	0.750
الاستثمارات المالية	معامل ارتباط بيرسون		1	0.880	0.440	0.830
الاستثمارات العقارية	معامل ارتباط بيرسون			1	0.410	0.640
المخصصات	معامل ارتباط بيرسون				1	0.820
معاشات التقاعد	معامل ارتباط بيرسون					1

- اعداد نموذج الانحدار بين بنود التقديرات المحاسبية للأصول والالتزامات وخاصية الملاءمة للتقارير المنشورة وقد تم استخدام معادلة الانحدار التالية لقياس خاصية الملاءمة:

$$\text{Relevance} = \beta 0 + \beta 1 + \beta 2 + \beta 3 + \beta 4 + \beta 5 + \varepsilon$$

كما تم قياس قيمة الفروق (الانحراف) بين التقديرات المحاسبية للبنود والقيم الفعلية للبنود محل التقدير.

الفرق(الانحراف) للبند = القيمة المقدرة للبند (التقدير المحاسبي للبند)– القيمة الفعلية للبند

جدول رقم (٤): نموذج الانحدار بين بنود التقديرات المحاسبية للأصول والالتزامات وخاصية الملاءمة

المتغيرات المستقلة	المتغير	R	R^2	β	T	P.value	F	P.value

	التابع						
الاستثمارات المالية	الملاءمة	0.840	0.706	0.920	9.520	0.017	18.802	0.032
الاستثمارات العقارية		0.792	0.627	0.763	7.920	0.007	14.486	0.005
المخصصات		0.861	0.741	0.940	10.410	0.005	21.860	0.001
معاشات التقاعد		0.750	0.563	0.740	8.620	0.011	18.791	0.019
التقديرات المحاسبية	الملاءمة	0.941	0.885	0.830	9.790	0.002	54.939	0.000
				0.865	8.340	0.001		
				0.840	10.320	0.000		
				0.630	7.060	0.022		

أسفرت نتائج تحليل الفرض الأول عما يلي:

١ – <u>أثر الاستثمارات المالية كتقدير محاسبي علي خاصية الملاءمة:</u>

أ- بلغ معامل الارتباط (R) بين الاستثمارات المالية و خاصية الملاءمة ٠,٨٤٠ بالجدول رقم (٣) وتعد قيمة مرتفعة موجبة وهذا يشير إلي علاقة قوية طردية بدرجة كبيرة.

ب- بلغ معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار ٠,٧٠٦ بالجدول رقم (٤)، مما يدل على أن التقديرات المحاسبية للاستثمارات المالية كانت قادرة على تفسير ٧٠,٦% من التغير في خاصية الملاءمة، بينما ترجع النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى.

ج- تظهر قيمة P-value لكل من اختبار (F) واختبار (T) في الجدول رقم (٤) بقيم ٠,٠٣٢ و ٠,٠١٧ على التوالي، وهي أقل من ٠,٠٥ وهذا يشير إلى معنوية اختبار(F) وهو ما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي بين التقديرات المحاسبية للاستثمارات المالية و خاصية الملاءمة، كذلك معنوية اختبار(T) مما يؤكد معنوية تأثير التقديرات المحاسبية للاستثمارات المالية على خاصية الملاءمة، والتي يعبر عنها بمعامل(β).

٢ – <u>أثر الاستثمارات العقارية كتقدير محاسبي علي خاصية الملاءمة:</u>

أ- بلغ معامل الارتباط (R) بين الاستثمارات العقارية وخاصية الملاءمة ٠,٧٩٢ بالجدول رقم (٣) وتعد قيمة مرتفعة موجبة وهذا يشير إلي علاقة قوية طردية بدرجة كبيرة نسبيا.

ب- بلغ معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار ٠,٦٢٧ بالجدول رقم (٤) وهذا يعني أن التقديرات المحاسبية للاستثمارات العقارية نجحت في تفسير ٦٢,٧% من التغير في خاصية الملاءمة والنسبة المتبقية ترجع إلي عوامل آخري.

ج- تظهر قيمة P-value لكل من اختبار (F) واختبار (T) في الجدول رقم (٤) بقيم ٠,٠٠٥ و ٠,٠٠٧ على التوالي، وهي أقل من ٠,٠٥ وهذا يشير إلى معنوية اختبار(F) ، مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي بين التقديرات المحاسبية للاستثمارات العقارية

وخاصية الملاءمة، كما يشير إلى معنوية اختبار(T) مما يؤكد معنوية تأثير التقديرات المحاسبية للاستثمارات العقارية على خاصية الملاءمة، والتي يعبر عنها بمعامل(β) .

٣- أثر المخصصات كتقدير محاسبي علي خاصية الملاءمة:

أ- بلغ معامل الارتباط (R) بين المخصصات وخاصية الملاءمة ٠,٨٦١ بالجدول رقم (٣) وتعد قيمة موجبة مرتفعة وهذا يشير إلي أن العلاقة بينهما قوية وطردية بدرجة كبيرة، بالإضافة إلي أن المخصصات كأحد بنود الالتزامات تحتل المرتبة الأولي من حيث التأثير علي خاصية الملاءمة.

ب- بلغ معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار ٠,٧٤١ بالجدول رقم (٤) وهذا يعني أن التقديرات المحاسبية للمخصصات نجحت في تفسير ٧٤,١% من التغير في خاصية الملاءمة والنسبة المتبقية ترجع إلي عوامل آخري.

ج- تظهر قيمة P.value سواء لاختبار (F) أو لاختبار (T) بالجدول رقم (٤) بقيم ٠,٠٠١ و ٠,٠٠٥ علي التوالي وهي أقل من ٠,٠٥ وهذا يشير الي معنوية اختبار (F) وهو ما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي بين التقديرات المحاسبية للمخصصات وخاصية الملاءمة وكذلك معنوية اختبار(T) مما يؤكد تأثير التقديرات المحاسبية للمخصصات علي خاصية الملاءمة والتي يعبر عنها بمعامل (β).

٤- أثر معاشات التقاعد كتقدير محاسبي علي خاصية الملاءمة:

أ- بلغ معامل الارتباط (R) بين معاشات التقاعد والملاءمة ٠,٧٥٠ بالجدول رقم (٣) وتعد قيمة موجبة مرتفعة إلي حدما وهذا يشير إلي أن العلاقة بينهما قوية وطردية بدرجة كبيرة نسبياً.

ب- بلغ معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار ٠,٥٦٣ بالجدول رقم (٤) وهذا يعني أن التقديرات المحاسبية معاشات التقاعد لمعاشات التقاعد نجحت في تفسير ٥٦,٣% من التغير في خاصية الملاءمة والنسبة المتبقية ترجع إلي عوامل آخري.

ج- تظهر قيمة P.value سواء لاختبار (F) أو لاختبار (T) بالجدول رقم (٤) بقيم ٠,٠١٩ و ٠,٠١١ علي التوالي وهي أقل من ٠,٠٥ وهذا يشير الي معنوية اختبار (F) والتي تؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي بين التقدير المحاسبي لمعاشات التقاعد والملاءمة وكذلك معنوية اختبار(T) مما يؤكد معنوية تأثير التقديرات المحاسبية لمعاشات التقاعد علي الملاءمة والتي يعبر عنها بمعامل (β).

وطبقاً للنتائج السابقة، نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يشير إلي وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين التقديرات المحاسبية وخاصية الملاءمة للتقارير المالية المنشورة.

التحقق من صحة نتائج تحليل الفرض الأول:

توصلت الدراسة الاختبارية للفرض الأول إلي أن التقديرات المحاسبية ترتبط بعلاقة طردية مع خاصية الملاءمة للتقارير المالية المنشورة، حيث أحتل بند المخصصات المرتبة الأولي في قوة العلاقة مع الملاءمة، ثم جاء بعد ذلك بند الاستثمارات المالية ثم بند الاستثمارات العقارية وفي الترتيب الأخير بند معاشات التقاعد. وللتحقق من صحة النتائج السابقة تم استخدام مربع إيتا ($\eta 2$) ويمكن توضيح حجم تأثير بنود التقديرات المحاسبية علي خاصية الملاءمة: من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٥) حجم تأثير بنود التقديرات المحاسبية علي خاصية الملاءمة:

المتغيرات (بنود التقديرات)	نتائج اختبار Independent Sample Test			قيمة $\eta 2$	حجم الأثر	تقدير الأثر
	قيمة احصاء الاختبار	درجات الحرية	مستوي الدلالة			
الاستثمارات المالية	7.330	20	0.002	55.112	0.803	كبير جداً
الاستثمارات العقارية	6.975	20	0.014	52.142	0.730	كبير
المخصصات	7.845	20	0.005	62.060	0.853	كبير جداً
معاشات التقاعد	6.399	20	0.001	45.113	0.498	متوسط

يتبين من الجدول السابق أن التقدير المحاسبي لبند المخصصات يحتل المرتبة الأولي في درجة التأثير علي خاصية الملاءمة بمقدار ٠,٨٥٣ ثم يليه بند الاستثمارات المالية بمقدار ٠,٨٠٣ ثم يليه بند الاستثمارات العقارية بمقدار ٠,٧٣٠ وأخيراً بند معاشات التقاعد بدرجة تأثير قدرها ٠,٤٩٨ وهذا الترتيب يتفق تماماً مع ما تم التوصل إلية سابقاً ليؤكد صحة النتائج.

٢/٣/٧: اختبار الفرض الاحصائي الثاني:

- **تم اعداد مصفوفة الارتباط بين بنود التقديرات المحاسبية للأصول والالتزامات (متغيرات مستقلة) وخاصية التمثيل الصادق للتقارير المالية المنشورة (متغير تابع) كما هو موضح في الجدول التالي:**

جدول رقم (٦): مصفوفة الارتباط بين بنود التقديرات المحاسبية وخاصية التمثيل الصادق

التقديرات المحاسبية						
		التمثيل	الاستثمارات	الاستثمارات	المخصصات	معاشات

		الصادق	المالية	العقارية		التقاعد
التمثيل الصادق	معامل ارتباط بيرسون	1	−0.740	- 0.772	- 0.788	-0.670
الاستثمارات المالية	معامل ارتباط بيرسون		1	−0.667	−0.271	−0.588
الاستثمارات العقارية	معامل ارتباط بيرسون			1	−0.234	−0.422
المخصصات	معامل ارتباط بيرسون				1	−0.569
معاشات التقاعد	معامل ارتباط بيرسون					1
الارتباط معنوي عند مستوي دلالة ٥%						

- اعداد نموذج الانحدار بين بنود التقديرات المحاسبية للأصول والالتزامات وخاصية التمثيل الصادق للتقارير المنشورة وقد تم استخدام معادلة الانحدار التالية لقياس خاصية التمثيل الصادق:

$$\text{Faithful Representation} = \beta 0 + \beta 1 + \beta 2 + \beta 3 + \beta 4 + \beta 5 + \varepsilon$$

كما تم قياس مدى دقة التقديرات المحاسبية مقارنةً بالنتائج الفعلية والاثر علي خاصية التمثيل الصادق،

وقياس مدى استقرار التقديرات المحاسبية عبر الفترات الزمنية.

جدول رقم (٧): نموذج الانحدار بين بنود التقديرات المحاسبية للأصول والالتزامات وخاصية التمثيل الصادق

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	R	R^2	β	T	P.value	F	P.value
الاستثمارات المالية	التمثيل الصادق	−0.740	0.548	−0.890	-9.260	0.019	17.290	0.024
الاستثمارات العقارية		- 0.772	0.560	−0.888	-9.239	0.018	17.211	0.022
المخصصات		-0.788	0.621	−0.910	-10.230	0.001	21.520	0.000
معاشات التقاعد		-0.670	0.449	−0.630	-7.690	0.016	16.760	0.023
التقديرات المحاسبية	التمثيل الصادق	0.842	0.709	−0.790	-9.540	0.000	57.170	0.000
				−0.650	-8.190	0.001		
				−0.840	-10.140	0.000		
				−0.535	-6.120	0.012		

أسفرت نتائج تحليل الفرض الثاني عما يلي:

١ – <u>أثر الاستثمارات المالية كتقدير محاسبي علي خاصية التمثيل الصادق:</u>

أ- بلغ معامل الارتباط (R) بين الاستثمارات المالية وخاصية التمثيل الصادق -٠,٧٤٠ بالجدول رقم (٦) وتعد قيمة مرتفعة سالبة وهذا يشير إلي علاقة قوية عكسية.

ب- بلغ معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار ٠,٥٤٨ بالجدول رقم (٧) وهذا يعني أن التقديرات المحاسبية للاستثمارات المالية نجحت في تفسير ٥٤,٨% من التغير في خاصية التمثيل الصادق والنسبة المتبقية ترجع إلي عوامل آخري.

ج- تظهر قيمة P.value سواء لاختبار (F) أو لاختبار (T) بالجدول رقم (٧) بقيم ٠,٠٢٤ و ٠,٠١٩ علي التوالي وهي أقل من ٠,٠٥ وهذا يشير الي معنوية اختبار (F) والتي تؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي بين التقديرات المحاسبية للاستثمارات المالية وخاصية التمثيل الصادق وكذلك معنوية اختبار(T) مما يؤكد معنوية تأثير التقديرات المحاسبية للاستثمارات المالية علي التمثيل الصادق والتي يعبر عنها بمعامل (β).

٢- <u>أثر الاستثمارات العقارية كتقدير محاسبي علي خاصية التمثيل الصادق:</u>

أ- بلغ معامل الارتباط (R) بين الاستثمارات العقارية والتمثيل الصادق -٠,٧٧٢ بالجدول رقم (٥) وتعد قيمة مرتفعة سالبة وهذا يشير إلي علاقة قوية عكسية.

ب- بلغ معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار ٠,٥٦٠ بالجدول رقم (٧) وهذا يعني أن التقديرات المحاسبية للاستثمارات العقارية نجحت في تفسير ٥٦% من التغير في خاصية التمثيل الصادق والنسبة المتبقية ترجع إلي عوامل آخري.

ج- تظهر قيمة P.value سواء لاختبار (F) أو لاختبار (T) بالجدول رقم (٧) بقيم ٠,٠٢٢ و ٠,٠١٨ علي التوالي وهي أقل من ٠,٠٥ وهذا يشير الي معنوية اختبار (F) والتي تؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي بين التقديرات المحاسبية للاستثمارات العقارية وخاصية التمثيل الصادق وكذلك معنوية اختبار(T) مما يؤكد معنوية تأثير التقدير المحاسبي للاستثمارات العقارية علي خاصية التمثيل الصادق والتي يعبر عنها بمعامل (β).

٣- <u>أثر المخصصات كتقدير محاسبي علي خاصية التمثيل الصادق:</u>

أ- بلغ معامل الارتباط (R) بين المخصصات والتمثيل الصادق -٠,٧٨٨ بالجدول رقم (٦) وتعد قيمة سالبة مرتفعة وهذا يشير إلي أن العلاقة بينهما عكسية بدرجة كبيرة، بالإضافة إلي أن المخصصات كأحد بنود الالتزامات تحتل المرتبة الأولي من حيث التأثير علي خاصية التمثيل الصادق.

ب- بلغ معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار ٠,٦٢١ بالجدول رقم (٧) وهذا يعني أن

التقديرات المحاسبية للمخصصات نجحت في تفسير ٦٢,١% من التغير في التمثيل الصادق والنسبة المتبقية ترجع إلي عوامل آخري.

ح- تظهر قيمة P.value سواء لاختبار (F) أو لاختبار (T) بالجدول رقم (٧) بقيم ٠,٠٠١ و ٠,٠٠٠ علي التوالي وهي أقل من ٠,٠٥ وهذا يشير الي معنوية اختبار (F) والتي تؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي بين التقديرات المحاسبية للمخصصات والتمثيل الصادق وكذلك معنوية اختبار(T) مما يؤكد معنوية تأثير التقديرات المحاسبية للمخصصات علي خاصية التمثيل الصادق والتي يعبر عنها بمعامل (β).

٤- <u>أثر معاشات التقاعد كتقدير محاسبي علي خاصية التمثيل الصادق:</u>

أ- بلغ معامل الارتباط (R) بين معاشات التقاعد والتمثيل الصادق -٠,٦٧٠ بالجدول رقم (٦) وتعد قيمة سالبة مرتفعة إلي حدما وهذا يشير إلي أن العلاقة بينهما عكسية بدرجة كبيرة نسبياً.

ب- بلغ معامل التحديد (R^2)لنموذج الانحدار ٠,٤٤٩ بالجدول رقم (٧) وهذا يعني أن التقديرات المحاسبية معاشات التقاعد لمعاشات التقاعد نجحت في تفسير ٤٤,٩% من التغير في خاصية التمثيل الصادق والنسبة المتبقية ترجع إلي عوامل آخري.

ج- تظهر قيمة P.value سواء لاختبار (F) أو لاختبار (T) بالجدول رقم (٧) بقيم ٠,٠٢٣ و ٠,٠١٤ علي التوالي وهي أقل من ٠,٠٥ وهذا يشير الي معنوية اختبار (F) والتي تؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي بين التقدير المحاسبي لمعاشات التقاعد والتمثيل الصادق وكذلك معنوية اختبار(T) مما يؤكد معنوية تأثير التقدير المحاسبي لمعاشات التقاعد علي التمثيل الصادق والتي يعبر عنها بمعامل (β).

وطبقاً للنتائج السابقة، نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يشير إلي وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين التقديرات المحاسبية وخاصية التمثيل الصادق للتقارير المالية المنشورة.

التحقق من صحة نتائج تحليل الفرض الثاني:

توصلت الدراسة الاختبارية للفرض الثاني إلي أن التقديرات المحاسبية ترتبط بعلاقة عكسية مع خاصية التمثيل الصادق للتقارير المالية المنشورة، حيث أحتل بند المخصصات المرتبة الأولي في قوة العلاقة مع خاصية التمثيل الصادق، ثم جاء بعد ذلك بند الاستثمارات العقارية ثم بند الاستثمارات المالية وفي الترتيب الأخير بند معاشات التقاعد. وللتحقق من صحة النتائج

السابقة تم استخدام مربع إيتا (η2) ويمكن توضيح حجم تأثير بنود التقديرات المحاسبية علي خاصية التمثيل الصادق من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٨) حجم تأثير بنود التقديرات المحاسبية علي خاصية التمثيل الصادق

المتغيرات (بنود التقديرات)	نتائج اختبار Independent Sample Test			قيمة η2	حجم الأثر	تقدير الأثر
	قيمة احصاء الاختبار	درجات الحرية	مستوي الدلالة			
الاستثمارات المالية	-6.120	20	0.000	40.122	0.603	كبير
الاستثمارات العقارية	-6.675	20	0.034	42.140	0.680	كبير
المخصصات	-7.544	20	0.000	52.070	0.803	كبير جدا
معاشات التقاعد	-5.499	20	0.001	35.143	0.489	متوسط

يتبين من الجدول السابق أن التقدير المحاسبي لبند المخصصات يحتل المرتبة الأولي في درجة التأثير علي خاصية التمثيل الصادق بمقدار ٠,٨٠٣ ثم يليه بند الاستثمارات العقارية بمقدار ٠,٦٨٠ ثم يليه بند الاستثمارات المالية بمقدار ٠,٦٠٣ وأخيراً بند معاشات التقاعد بدرجة تأثير قدرها ٠,٤٨٩ وهذا الترتيب يتفق تماماً مع ما تم التوصل إلية سابقاً ليؤكد صحة النتائج.

٣/٣/٧: اختبار الفرض الاحصائي الثالث:

تم اعداد مصفوفة الارتباط بين بنود التقديرات المحاسبية للأصول والالتزامات (متغيرات مستقلة) وخاصية قابلية للتقارير المنشورة للتحقق (متغير تابع) كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٩): مصفوفة الارتباط بين بنود التقديرات المحاسبية وخاصية القابلية للتحقق

التقديرات المحاسبية						
		القابلية للتحقق	الاستثمارات المالية	الاستثمارات العقارية	المخصصات	معاشات التقاعد
القابلية للتحقق	معامل ارتباط بيرسون	1	0.720	-0.681	0.633	-0.574
الاستثمارات المالية	معامل ارتباط بيرسون		1	0.561	0.342	0.522
الاستثمارات العقارية	معامل ارتباط بيرسون			1	−0.234	−0.422
المخصصات	معامل ارتباط بيرسون				1	0.439
معاشات التقاعد	معامل ارتباط بيرسون					1
الارتباط معنوي عند مستوي دلالة ٥%						

اعداد نموذج الانحدار بين بنود التقديرات المحاسبية للأصول والالتزامات وخاصية القابلية للتحقق للتقارير المنشورة وقد تم استخدام معادلة الانحدار التالية لقياس خاصية القابلية للتحقق:

$$Verifiability = \beta 0 + \beta 1 + \beta 2 + \beta 3 + \beta 4 + \beta 5 + \varepsilon$$

كما تم قياس مدى إمكانية التحقق من التقديرات باستخدام مصادر بيانات مستقلة متعددة

جدول رقم (١٠): نموذج الانحدار بين بنود التقديرات المحاسبية للأصول والالتزامات وخاصية القابلية للتحقق

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	R	R^2	β	T	P.value	F	P.value
الاستثمارات المالية	القابلية للتحقق	0.720	0.518	0.750	9.140	0.011	17.730	0.009
الاستثمارات العقارية		-0.681	0.464	−0.783	-8.638	0.008	16.811	0.002
المخصصات		0.633	0.401	0.690	8.230	0.021	16.130	0.005
معاشات التقاعد		-0.574	0.329	−0.650	-7.430	0.006	14.460	0.019
التقديرات المحاسبية	القابلية للتحقق	0.783	0.631	0.730	8.542	0.005	51.122	0.001
				−0.652	-8.430	0.003		
				0.591	6.140	0.000		
				−0.632	-7.121	0.011		

أسفرت نتائج تحليل الفرض الثالث عما يلي:

١- <u>أثر الاستثمارات المالية كتقدير محاسبي علي خاصية القابلية للتحقق:</u>

أ- بلغ معامل الارتباط (R) بين الاستثمارات المالية والتمثيل الصادق ٠,٧٢٠ بالجدول رقم (٩) وتعد قيمة متوسطة موجبة وهذا يشير إلي علاقة طردية متوسطة.

ب- بلغ معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار ٠,٥١٨ بالجدول رقم (١٠) وهذا يعني أن التقديرات المحاسبية للاستثمارات المالية نجحت في تفسير ٥١,٨% من التغير في خاصية القابلية للتحقق والنسبة المتبقية ترجع إلي عوامل آخري.

ج- تظهر قيمة P.value سواء لاختبار (F) أو لاختبار (T) بالجدول رقم (١٠) بقيم ٠,٠٠٩ و ٠,٠١١ علي التوالي وهي أقل من ٠,٠٥ وهذا يشير الي معنوية اختبار (F) والتي تؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي بين التقدير المحاسبي للاستثمارات المالية القابلية وكذلك معنوية اختبار(T) مما يؤكد معنوية تأثير التقدير المحاسبي للاستثمارات المالية علي القابلية للتحقق والتي يعبر عنها بمعامل (β).

٢- أثر الاستثمارات العقارية كتقدير محاسبي علي خاصية القابلية للتحقق:

أ- بلغ معامل الارتباط (R) بين الاستثمارات العقارية والقابلية للتحقق -٠,٦٨١ بالجدول رقم (٩) وتعد قيمة مرتفعة سالبة وهذا يشير إلي علاقة عكسية متوسطة.

ب- بلغ معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار ٠,٤٦٤ بالجدول رقم (١٠) وهذا يعني أن التقديرات المحاسبية للاستثمارات العقارية نجحت في تفسير ٤٦,٤% من التغير في خاصية القابلية للتحقق والنسبة المتبقية ترجع إلي عوامل آخري.

ج- تظهر قيمة P.value سواء لاختبار (F) أو لاختبار (T) بالجدول رقم (١٠) بقيم ٠,٠٠٢ و ٠,٠٠٨ علي التوالي وهي أقل من ٠,٠٥ وهذا يشير الي معنوية اختبار (F) والتي تؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي بين التقدير المحاسبي للاستثمارات العقارية والقابلية للتحقق وكذلك معنوية اختبار(T) مما يؤكد معنوية تأثير التقديرات المحاسبية للاستثمارات العقارية علي خاصية القابلية للتحقق والتي يعبر عنها بمعامل (β).

٣- أثر المخصصات كتقدير محاسبي علي خاصية القابلية للتحقق:

أ- بلغ معامل الارتباط (R) بين المخصصات والقابلية للتحقق ٠,٦٣٣ بالجدول رقم (٩) وتعد قيمة موجبة متوسطة وهذا يشير إلي أن العلاقة بينهما طردية بدرجة متوسطة.

ب- بلغ معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار ٠,٤٠١ بالجدول رقم (١٠) وهذا يعني أن التقديرات المحاسبية للمخصصات نجحت في تفسير ٤٠,١% من التغير في خاصية القابلية للتحقق والنسبة المتبقية ترجع إلي عوامل آخري.

ج- تظهر قيمة P.value سواء لاختبار (F) أو لاختبار (T) بالجدول رقم (١٠) بقيم ٠,٠٠٥ و ٠,٠٢١ علي التوالي وهي أقل من ٠,٠٥ وهذا يشير الي معنوية اختبار (F) والتي تؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي بين التقدير المحاسبي للمخصصات والقابلية للتحقق وكذلك معنوية اختبار(T) مما يؤكد معنوية تأثير التقدير المحاسبي للمخصصات علي القابلية للتحقق والتي يعبر عنها بمعامل (β).

٤- أثر معاشات التقاعد كتقدير محاسبي علي خاصية القابلية للتحقق:

أ- بلغ معامل الارتباط (R) بين معاشات التقاعد والقابلية للتحقق -٠,٥٧٤ بالجدول رقم (٩) وتعد قيمة سالبة متوسطة وهذا يشير إلي أن العلاقة بينهما عكسية بدرجة متوسطة نسبياً.

ب- بلغ معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار ٠,٣٢٩ بالجدول رقم (١٠) وهذا يعني أن التقديرات المحاسبية معاشات التقاعد لمعاشات التقاعد نجحت في تفسير ٢٩,٩% من التغير في القابلية للتحقق والنسبة المتبقية ترجع إلي عوامل آخري.

ج-تظهر قيمة P.value سواء لاختبار (F) أو لاختبار (T) بالجدول رقم (١٠) بقيم ٠,٠١٩ و ٠,٠٠٦ علي التوالي وهي أقل من ٠,٠٥ وهذا يشير الي معنوية اختبار (F) والتي تؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي بين التقدير المحاسبي لمعاشات التقاعد والقابلية للتحقق وكذلك معنوية اختبار(T) مما يؤكد معنوية تأثير التقدير المحاسبي لمعاشات التقاعد علي خاصية القابلية للتحقق والتي يعبر عنها بمعامل (β).

وطبقاً للنتائج السابقة، نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يشير إلي وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التقديرات المحاسبية لبندي الاستثمارات العقارية، ومعاشات التقاعد، وخاصية قابلية التقارير المالية المنشورة للتحقق، ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التقديرات المحاسبية لبندي الاستثمارات المالية، والمخصصات وخاصية قابلية التقارير المالية المنشورة للتحقق.

التحقق من صحة نتائج تحليل الفرض الثالث:

توصلت الدراسة الاختبارية للفرض الثالث إلي أن التقديرات المحاسبية ترتبط بعلاقة عكسية لبندي الاستثمارات العقارية، ومعاشات التقاعد، وعلاقة طردية لبندي الاستثمارات المالية، والمخصصات مع خاصية قابلية التقارير المالية المنشورة للتحقق، حيث أحتل بند الاستثمارات العقارية المرتبة الأولي يليه بند معاشات التقاعد في قوة العلاقة العكسية مع القابلية للتحقق، أما في قوة العلاقة الطردية فقد أحتل بند الاستثمارات المالية المرتبة الأولي يليه بند المخصصات. وللتحقق من صحة النتائج السابقة تم استخدام مربع إيتا ($\eta 2$) ويمكن توضيح حجم تأثير بنود التقديرات المحاسبية علي خاصية القابلية للتحقق من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١١) حجم تأثير بنود التقديرات المحاسبية علي خاصية القابلية للتحقق

المتغيرات	نتائج اختبار Independent Sample Test			

(بنود التقديرات)	قيمة احصاء الاختبار	درجات الحرية	مستوي الدلالة	قيمة η2	حجم الأثر	تقدير الأثر
الاستثمارات المالية	7.124	20	0.005	53.112	0.713	كبير
الاستثمارات العقارية	-6.675	20	0.034	49.342	0.680	كبير
المخصصات	6.344	20	0.009	48.170	0.683	كبير
معاشات التقاعد	-4.465	20	0.001	35.143	0.489	متوسط

يتبين من الجدول السابق أن التقديرات المحاسبية لبندي الاستثمارات المالية والمخصصات ترتبط بعلاقة طردية مع خاصية القابلية للتحقق، وقد أحتل بند الاستثمارات المالية المرتبة الأولي في درجة التأثير علي خاصية القابلية للتحقق بمقدار ٠,٧١٣ ثم يليه بند المخصصات بمقدار ٠,٦٨٣ وأن التقديرات المحاسبية لبندي الاستثمارات العقارية ومعاشات التقاعد ترتبط بعلاقة عكسية مع خاصية القابلية للتحقق، وقد أحتل بند الاستثمارات العقارية المرتبة الأولي في درجة التأثير علي خاصية القابلية للتحقق بمقدار-٠,٦٨٠ ثم يليه بند معاشات التقاعد بمقدار-٠,٤٨٩ وهذا الترتيب يتفق تماماً مع ما تم التوصل إلية سابقاً ليؤكد صحة النتائج.

٤/٣/٧: اختبار الفرض الاحصائي الرابع:

- تم اعداد مصفوفة الارتباط بين بنود التقديرات المحاسبية للأصول والالتزامات (متغيرات مستقلة) وخاصية قابلية التقارير المالية المنشورة للمقارنة (متغير تابع) كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١٢): مصفوفة الارتباط بين بنود التقديرات المحاسبية وخاصية القابلية للمقارنة

التقديرات المحاسبية						
		القابلية للمقارنة	الاستثمارات المالية	الاستثمارات العقارية	المخصصات	معاشات التقاعد
القابلية للمقارنة	معامل ارتباط بيرسون	1	-0.540	- 0.662	- 0.811	-0.782
الاستثمارات المالية	معامل ارتباط بيرسون		1	-0.447	-0.671	-0.588
الاستثمارات العقارية	معامل ارتباط بيرسون			1	-0.434	-0.522
المخصصات	معامل ارتباط بيرسون				1	-0.669
معاشات التقاعد	معامل ارتباط بيرسون					1
الارتباط معنوي عند مستوي دلالة ٥%						

-اعداد نموذج الانحدار بين بنود التقديرات المحاسبية للأصول والالتزامات وخاصية قابلية التقارير المنشورة للمقارنة وقد تم استخدام معادلة الانحدار التالية لقياس خاصية القابلية للمقارنة:

$$Comparability = \beta 0 + \beta 1 + \beta 2 + \beta 3 + \beta 4 + \beta 5 + \varepsilon$$

وقد تم قياس تأثير التقديرات المحاسبية على التباين في البيانات المالية عبر فترات زمنية مختلفة

جدول رقم (١٣): نموذج الانحدار بين بنود التقديرات المحاسبية للأصول والالتزامات وخاصية القابلية للمقارنة

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	R	R^2	β	T	P.value	F	P.value
الاستثمارات المالية	القابلية للمقارنة	−0.543	0.292	−0.640	-7.130	0.016	13.572	0.021
الاستثمارات العقارية		-0.662	0.438	−0.758	-8.141	0.011	14.233	0.019
المخصصات		-0.811	0.658	−0.930	-11.232	0.001	21.520	0.005
معاشات التقاعد		-0.782	0.612	−0.889	-10.596	0.005	20.862	0.013
التقديرات المحاسبية	القابلية للمقارنة	0.872	0.738	−0.653	-7.540	0.007	59.165	0.000
				−0.730	-8.186	0.001		
				−0.890	-11.040	0.000		
				−0.838	-10.323	0.011		

أسفرت نتائج تحليل الفرض الرابع عما يلي:

١- <u>أثر الاستثمارات المالية كتقدير محاسبي علي خاصية القابلية للمقارنة:</u>

أ- بلغ معامل الارتباط (R) بين الاستثمارات المالية وخاصية القابلية للمقارنة -٠,٥٤٣ بالجدول رقم (١٢) وتعد قيمة متوسطة سالبة وهذا يشير إلي علاقة قوية عكسية بدرجة متوسطة.

ب- بلغ معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار ٠,٢٩٢ بالجدول رقم (١٣) وهذا يعني أن التقديرات المحاسبية للاستثمارات المالية نجحت في تفسير ٢٩,٢% من التغير في خاصية القابلية للمقارنة والنسبة المتبقية ترجع إلي عوامل آخري.

ج- تظهر قيمة P.value سواء لاختبار (F) أو لاختبار (T) بالجدول رقم (١٣) بقيم ٠,٠٢١ و ٠,٠١٦ علي التوالي وهي أقل من ٠,٠٥ وهذا يشير الي معنوية اختبار (F) والتي تؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي بين التقديرات المحاسبية للاستثمارات المالية وخاصية القابلية للمقارنة وكذلك معنوية اختبار(T) مما يؤكد معنوية تأثير التقديرات المحاسبية للاستثمارات المالية علي خاصية القابلية للمقارنة والتي يعبر عنها بمعامل (β).

٢- أثر الاستثمارات العقارية كتقدير محاسبي علي خاصية القابلية للمقارنة:

أ- بلغ معامل الارتباط (R) بين الاستثمارات العقارية وخاصية القابلية للمقارنة -٠,٦٦٢ بالجدول رقم (١٢) وتعد قيمة مرتفعة سالبة وهذا يشير إلي علاقة قوية عكسية.

ب- بلغ معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار ٠,٤٣٨ بالجدول رقم (١٣) وهذا يعني أن التقديرات المحاسبية للاستثمارات العقارية نجحت في تفسير ٤٣,٨% من التغير في خاصية القابلية للمقارنة والنسبة المتبقية ترجع إلي عوامل آخري.

ج- تظهر قيمة P.value سواء لاختبار (F) أو لاختبار (T) بالجدول رقم (١٣) بقيم ٠,٠١٩ و ٠,٠١١ علي التوالي وهي أقل من ٠,٠٥ وهذا يشير الي معنوية اختبار (F) والتي تؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي بين التقديرات المحاسبية للاستثمارات العقارية وخاصية القابلية للمقارنة وكذلك معنوية اختبار(T) مما يؤكد معنوية تأثير التقديرات المحاسبية للاستثمارات العقارية علي خاصية القابلية للمقارنة والتي يعبر عنها بمعامل (β).

٣- أثر المخصصات كتقدير محاسبي علي خاصية القابلية للمقارنة:

أ- بلغ معامل الارتباط (R) بين المخصصات وخاصية القابلية للمقارنة -٠,٨١١ بالجدول رقم (١٢) وتعد قيمة سالبة مرتفعة جداً وهذا يشير إلي أن العلاقة بينهما عكسية بدرجة كبيرة جداً، بالإضافة إلي أن المخصصات كأحد بنود الالتزامات تحتل المرتبة الأولي من حيث التأثير علي خاصية القابلية للمقارنة.

ب- بلغ معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار ٠,٦٥٨ بالجدول رقم (١٣) وهذا يعني أن التقديرات المحاسبية للمخصصات نجحت في تفسير ٦٥,٨% من التغير في القابلية للمقارنة والنسبة المتبقية ترجع إلي عوامل آخري.

ج- تظهر قيمة P.value سواء لاختبار (F) أو لاختبار (T) بالجدول رقم (١٣) بقيم ٠,٠٠٥ و ٠,٠٠١ علي التوالي وهي أقل من ٠,٠٥ وهذا يشير الي معنوية اختبار

(F) والتي تؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي بين التقديرات المحاسبية للمخصصات و خاصية القابلية للمقارنة وكذلك معنوية اختبار(T) مما يؤكد معنوية تأثير التقدير المحاسبي للمخصصات علي خاصية القابلية للمقارنة والتي يعبر عنها بمعامل (β).

٤- أثر معاشات التقاعد كتقدير محاسبي علي خاصية القابلية للمقارنة:

أ- بلغ معامل الارتباط (R) بين معاشات التقاعد وخاصية القابلية للمقارنة -٠,٧٨٢ بالجدول رقم (١٢) وتعد قيمة سالبة مرتفعة إلي حدما وهذا يشير إلي أن العلاقة بينهما عكسية بدرجة كبيرة نسبياً.

ب- بلغ معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار ٠,٦١٢ بالجدول رقم (١٣) وهذا يعني أن التقديرات المحاسبية لمعاشات التقاعد نجحت في تفسير ٦١,٢% من التغير في القابلية للمقارنة والنسبة المتبقية ترجع إلي عوامل آخري.

ج- تظهر قيمة P.value سواء لاختبار (F) أو لاختبار (T) بالجدول رقم (١٣) بقيم ٠,٠١٣ و ٠,٠٠٥ علي التوالي وهي أقل من ٠,٠٥ وهذا يشير الي معنوية اختبار (F) والتي تؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي بين التقديرات المحاسبية لمعاشات التقاعد وخاصية القابلية للمقارنة وكذلك معنوية اختبار(T) مما يؤكد معنوية تأثير التقديرات المحاسبية لمعاشات التقاعد علي خاصية القابلية للمقارنة والتي يعبر عنها بمعامل (β).

وطبقاً للنتائج السابقة، نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يشير إلي وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين التقديرات المحاسبية وخاصية قابلية التقارير المالية المنشورة للمقارنة.

التحقق من صحة نتائج تحليل الفرض الرابع:

توصلت الدراسة الاختبارية للفرض الرابع إلي أن التقديرات المحاسبية ترتبط بعلاقة عكسية مع خاصية قابلية التقارير المالية المنشورة للمقارنة، حيث أحتل بند المخصصات المرتبة الأولي في قوة العلاقة مع خاصية القابلية للمقارنة، ثم جاء بعد ذلك بند معاشات التقاعد ثم بند الاستثمارات العقارية وفي الترتيب الأخير بند الاستثمارات المالية. وللتحقق من صحة النتائج السابقة تم استخدام مربع إيتا ($\eta 2$) ويمكن توضيح حجم تأثير بنود التقديرات المحاسبية علي خاصية القابلية للمقارنة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٤) حجم تأثير بنود التقديرات المحاسبية علي خاصية القابلية للمقارنة

المتغيرات (بنود التقديرات)	نتائج اختبار Independent Sample Test			قيمة η2	حجم الأثر	تقدير الأثر
	قيمة احصاء الاختبار	درجات الحرية	مستوي الدلالة			
الاستثمارات المالية	-5.425	20	0.019	42.533	0.490	متوسط
الاستثمارات العقارية	-6.145	20	0.012	46.244	0.605	كبير
المخصصات	-7.533	20	0.001	54.140	0.851	كبير جداً
معاشات التقاعد	-7.178	20	0.005	51.121	0.809	كبير جداً

يتبين من الجدول السابق أن التقدير المحاسبي لبند المخصصات يحتل المرتبة الأولي في درجة التأثير علي خاصية القابلية للمقارنة بمقدار ٠,٨٥١ ثم يليه بند معاشات التقاعد بمقدار ٠,٨٠٩ ثم يليه بند الاستثمارات العقارية بمقدار ٠,٦٠٥ وأخيراً بند الاستثمارات المالية بدرجة تأثير قدرها ٠,٤٩٠ وهذا الترتيب يتفق تماماً مع ما تم التوصل إلية سابقاً ليؤكد صحة النتائج.

٥/٣/٧: اختبار الفرض الاحصائي الخامس:

- تم اعداد مصفوفة الارتباط بين بنود التقديرات المحاسبية للأصول والالتزامات (متغيرات مستقلة) وخاصية التوقيت المناسب للتقارير المنشورة (متغير تابع) كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١٥): مصفوفة الارتباط بين بنود التقديرات المحاسبية وخاصية التوقيت المناسب

	التقديرات المحاسبية					
		التوقيت المناسب	الاستثمارات المالية	الاستثمارات العقارية	المخصصات	معاشات التقاعد
التوقيت المناسب	معامل ارتباط بيرسون	1	0.754	0.643	0.733	0.685
الاستثمارات المالية	معامل ارتباط بيرسون		1	0.763	0.546	0.712
الاستثمارات العقارية	معامل ارتباط بيرسون			1	0.513	0.667
المخصصات	معامل ارتباط بيرسون				1	0.732
معاشات التقاعد	معامل ارتباط بيرسون					1

الارتباط معنوي عند مستوي دلالة ٥%

-اعداد نموذج الانحدار بين بنود التقديرات المحاسبية للأصول والالتزامات التوقيت المناسب للتقارير المنشورة وقد تم استخدام معادلة الانحدار التالية لقياس التوقيت المناسب:

$$\text{Timelines} = \beta 0 + \beta 1 + \beta 2 + \beta 3 + \beta 4 + \beta 5 + \varepsilon$$

وقد تم قياس الوقت الذي تستغرقة التقديرات المحاسبية للتأثير علي التقارير المالية في نهاية السنة المالية، كما تم قياس مدي تأخير إعداد التقديرات المحاسبية علي توقيت نشر التقارير المالية.

جدول رقم (١٦): نموذج الانحدار بين بنود التقديرات المحاسبية للأصول والالتزامات وخاصية التوقيت المناسب

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	R	R^2	β	T	P.value	F	P.value
الاستثمارات المالية	التوقيت المناسب	0.754	0.569	0.833	10.820	0.005	18.802	0.022
الاستثمارات العقارية		0.643	0.413	0.673	6.983	0.009	14.486	0.015
المخصصات		0.733	0.537	0.811	9.867	0.015	21.860	0.021
معاشات التقاعد		0.685	0.469	0.696	7.421	0.012	18.791	0.009
التقديرات المحاسبية	التوقيت المناسب	0.856	0.798	0.802	10.692	0.002	55.879	0.001
				0.665	6.941	0.001		
				0.792	9.742	0.000		
				0.671	7.263	0.022		

أسفرت نتائج تحليل الفرض الخامس عما يلي:

١ – <u>أثر الاستثمارات المالية كتقدير محاسبي علي خاصية التوقيت المناسب:</u>

أ–بلغ معامل الارتباط (R) بين الاستثمارات المالية وخاصية التوقيت المناسب ٠,٧٥٤ بالجدول رقم (١٥) وتعد قيمة مرتفعة موجبة وهذا يشير إلي علاقة طردية قوية، بالإضافة إلي أن الاستثمارات المالية كأحد بنود الاصول تحتل المرتبة الأولي من حيث التأثير علي خاصية التوقيت المناسب.

ب– بلغ معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار ٠,٥٦٩ بالجدول رقم (١٦) وهذا يعني أن التقديرات المحاسبية للاستثمارات المالية نجحت في تفسير ٥٦,٩% من التغير في التوقيت المناسب والنسبة المتبقية ترجع إلي عوامل آخري.

ج- تظهر قيمة P.value سواء لاختبار (F) أو لاختبار (T) بالجدول رقم (١٦) بقيم ٠,٠٢٢ و ٠,٠٠٥ علي التوالي وهي أقل من ٠,٠٥ وهذا يشير الي معنوية اختبار (F) والتي تؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي بين التقديرات المحاسبية للاستثمارات المالية وخاصية التوقيت المناسب وكذلك معنوية اختبار(T) مما يؤكد معنوية تأثير التقديرات المحاسبية للاستثمارات المالية علي خاصية التوقيت المناسب والتي يعبر عنها بمعامل (β).

٢- أثر الاستثمارات العقارية كتقدير محاسبي علي خاصية التوقيت المناسب:

أ- بلغ معامل الارتباط (R) بين الاستثمارات العقارية وخاصية التوقيت المناسب ٠,٦٤٣ بالجدول رقم (١٥) وتعد قيمة موجبة وهذا يشير إلي علاقة طردية متوسطة.

ب- بلغ معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار ٠,٤١٣ بالجدول رقم (١٦) وهذا يعني أن التقديرات المحاسبية للاستثمارات العقارية نجحت في تفسير ٤١,٣% من التغير في خاصية التوقيت المناسب والنسبة المتبقية ترجع إلي عوامل آخري.

ج- تظهر قيمة P.value سواء لاختبار (F) أو لاختبار (T) بالجدول رقم (١٦) بقيم ٠,٠١٥ و ٠,٠٠٩ علي التوالي وهي أقل من ٠,٠٥ وهذا يشير الي معنوية اختبار (F) والتي تؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي بين التقديرات المحاسبية للاستثمارات العقارية وخاصية التوقيت المناسب وكذلك معنوية اختبار(T) مما يؤكد معنوية تأثير التقدير المحاسبي للاستثمارات العقارية علي خاصية التوقيت المناسب والتي يعبر عنها بمعامل (β).

٣- أثر المخصصات كتقدير محاسبي علي خاصية التوقيت المناسب:

أ- بلغ معامل الارتباط (R) بين المخصصات وخاصية التوقيت المناسب ٠,٧٣٣ بالجدول رقم (١٥) وتعد قيمة موجبة مرتفعة وهذا يشير إلي أن العلاقة بينهما قوية وطردية.

ب- بلغ معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار ٠,٥٣٧ بالجدول رقم (١٦) وهذا يعني أن التقديرات المحاسبية للمخصصات نجحت في تفسير ٥٣,٧% من التغير في التوقيت المناسب والنسبة المتبقية ترجع إلي عوامل آخري.

ج-تظهر قيمة P.value سواء لاختبار (F) أو لاختبار (T) بالجدول رقم (١٦) بقيم ٠,٠٢١ و ٠,٠١٥ علي التوالي وهي أقل من ٠,٠٥ وهذا يشير الي معنوية اختبار (F) والتي تؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي بين التقديرات المحاسبية للمخصصات وخاصية التوقيت المناسب وكذلك معنوية اختبار(T) مما يؤكد معنوية

تأثير التقديرات المحاسبية للمخصصات علي خاصية التوقيت المناسب والتي يعبر عنها بمعامل (β).

٤- أثر معاشات التقاعد كتقدير محاسبي علي خاصية التوقيت المناسب:

أ- بلغ معامل الارتباط (R) بين معاشات التقاعد وخاصية التوقيت المناسب ٠,٦٨٥ بالجدول رقم (١٥) وتعد قيمة موجبة مرتفعة إلي حدما وهذا يشير إلي أن العلاقة بينهما قوية وطردية.

ب- بلغ معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار ٠,٤٦٩ بالجدول رقم (١٦) وهذا يعني أن التقديرات المحاسبية لمعاشات التقاعد نجحت في تفسير ٤٦,٩% من التغير في التوقيت المناسب والنسبة المتبقية ترجع إلي عوامل آخري.

ج-تظهر قيمة P.value سواء لاختبار (F) أو لاختبار (T) بالجدول رقم (١٦) بقيم ٠,٠٠٩ و ٠,٠١٢ علي التوالي وهي أقل من ٠,٠٥ وهذا يشير الي معنوية اختبار (F) والتي تؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي بين التقديرات المحاسبية لمعاشات التقاعد وخاصية التوقيت المناسب وكذلك معنوية اختبار(T) مما يؤكد معنوية تأثير التقديرات المحاسبية لمعاشات التقاعد علي خاصية التوقيت المناسب والتي يعبر عنها بمعامل (β).

وطبقاً للنتائج السابقة، نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يشير إلي وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين التقديرات المحاسبية وخاصية التوقيت المناسب للتقارير المالية المنشورة.

التحقق من صحة نتائج تحليل الفرض الخامس:

توصلت الدراسة الاختبارية للفرض الخامس إلي أن التقديرات المحاسبية ترتبط بعلاقة طردية مع خاصية التوقيت المناسب للتقارير المالية المنشورة، حيث أحتل بند الاستثمارات المالية المرتبة الأولي في قوة العلاقة مع التوقيت المناسب، ثم جاء بعد ذلك بند المخصصات ثم بند معاشات التقاعد وفي الترتيب الأخير بند الاستثمارات العقارية. وللتحقق من صحة النتائج السابقة تم استخدام مربع إيتا ($\eta 2$) ويمكن توضيح حجم تأثير بنود التقديرات المحاسبية علي التوقيت المناسب من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٧) حجم تأثير بنود التقديرات المحاسبية علي خاصية التوقيت المناسب:

المتغيرات (بنود التقديرات)	نتائج اختبار Independent Sample Test			قيمة $\eta 2$	حجم الأثر	تقدير الأثر
	قيمة احصاء	درجات	مستوي			

	الاختبار	الحرية	الدلالة			
الاستثمارات المالية	7.678	20	0.005	60.032	0.673	كبير
الاستثمارات العقارية	6.125	20	0.009	47.324	0.430	متوسط
المخصصات	7.157	20	0.012	58.132	0.653	كبير
معاشات التقاعد	6.471	20	0.006	51.342	0.486	متوسط

يتبين من الجدول السابق أن التقدير المحاسبي لبند الاستثمارات المالية يحتل المرتبة الأولي في درجة التأثير علي خاصية التوقيت المناسب بمقدار ٠,٦٧٣ ثم يليه بند المخصصات بمقدار ٠,٦٥٣ ثم يليه بند معاشات التقاعد بمقدار ٠,٤٦٨ وأخيراً بند الاستثمارات العقارية بدرجة تأثير قدرها ٠,٤٩٨ وهذا الترتيب يتفق تماماً مع ما تم التوصل إلية سابقاً ليؤكد صحة النتائج.

٦/٣/٧: اختبار الفرض الاحصائي السادس:

- تم اعداد مصفوفة الارتباط بين بنود التقديرات المحاسبية للأصول والالتزامات (متغيرات مستقلة) وخاصية قابلية التقارير المالية المنشورة للفهم (متغير تابع) كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١٨): مصفوفة الارتباط بين بنود التقديرات المحاسبية وخاصية القابلية للفهم

		التقديرات المحاسبية				
		القابلية للفهم	الاستثمارات المالية	الاستثمارات العقارية	المخصصات	معاشات التقاعد
التمثيل الصادق	معامل ارتباط بيرسون	1	−0.585	- 0.655	- 0.703	-0.687
الاستثمارات المالية	معامل ارتباط بيرسون		1	−0.602	−0.373	−0.575
الاستثمارات العقارية	معامل ارتباط بيرسون			1	−0.332	−0.388
المخصصات	معامل ارتباط بيرسون				1	−0.518
معاشات التقاعد	معامل ارتباط بيرسون					1
الارتباط معنوي عند مستوي دلالة ٥%						

- اعداد نموذج الانحدار بين بنود التقديرات المحاسبية للأصول والالتزامات وخاصية قابلية التقارير المنشورة للفهم وقد تم استخدام معادلة الانحدار التالية لقياس خاصية القابلية للفهم:

$$\text{Understandability} = \beta 0 + \beta 1 + \beta 2 + \beta 3 + \beta 4 + \beta 5 + \varepsilon$$

وقد تم قياس مدي وضوح وتفصيل المعلومات المقدمة حول التقديرات المحاسبية، ومدي تأثير ذلك علي فهم مستخدمي التقارير المالية.

جدول رقم (١٩): نموذج الانحدار بين بنود التقديرات المحاسبية للأصول والالتزامات وخاصية القابلية للفهم

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	R	R^2	β	T	P.value	F	P.value
الاستثمارات المالية	القابلية للفهم	−0.585	0.342	−0.635	-7.260	0.015	14.897	0.021
الاستثمارات العقارية		-0.655	0.429	−0.709	-8.137	0.011	15.433	0.009
المخصصات		-0.703	0.494	−0.758	-9.832	0.005	17.134	0.002
معاشات التقاعد		-0.687	0.471	−0.735	-9.690	0.019	16.942	0.022
التقديرات المحاسبية	القابلية للفهم	0.793	0.679	−0.680	-7.431	0.005	49.237	0.000
				−0.741	-8.190	0.021		
				−0.802	-9.843	0.001		
				−0.784	-9.723	0.002		

أسفرت نتائج تحليل الفرض الثاني عما يلي:

١- <u>أثر الاستثمارات المالية كتقدير محاسبي علي خاصية القابلية للفهم:</u>

أ- بلغ معامل الارتباط (R) بين الاستثمارات المالية وخاصية القابلية للفهم −٠,٥٨٥ بالجدول رقم (١٨) وتعد قيمة متوسطة سالبة وهذا يشير إلي علاقة عكسية متوسطة.

ب- بلغ معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار ٠,٣٤٢ بالجدول رقم (١٩) وهذا يعني أن التقديرات المحاسبية للاستثمارات المالية نجحت في تفسير ٣٤,٢% من التغير في القابلية للفهم والنسبة المتبقية ترجع إلي عوامل آخري.

ج- تظهر قيمة P.value سواء لاختبار (F) أو لاختبار (T) بالجدول رقم (١٩) بقيم

٠,٠٢١ و ٠,٠١٥ علي التوالي وهي أقل من ٠,٠٥ وهذا يشير الي معنوية اختبار (F) والتي تؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي بين التقديرات المحاسبية للاستثمارات المالية والقابلية للفهم وكذلك معنوية اختبار(T) مما يؤكد معنوية تأثير التقديرات المحاسبية للاستثمارات المالية علي القابلية للفهم والتي يعبر عنها بمعامل (β).

٢- أثر الاستثمارات العقارية كتقدير محاسبي علي خاصية القابلية للفهم:

أ- بلغ معامل الارتباط (R) بين الاستثمارات العقارية وخاصية القابلية للفهم -٠,٦٥٥ بالجدول رقم (١٨) وتعد قيمة مرتفعة سالبة وهذا يشير إلي علاقة قوية عكسية.

ب- بلغ معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار ٠,٤٢٩ بالجدول رقم (١٩) وهذا يعني أن التقديرات المحاسبية للاستثمارات العقارية نجحت في تفسير ٤٢,٩% من التغير في القابلية للفهم والنسبة المتبقية ترجع إلي عوامل آخري.

ج- تظهر قيمة P.value سواء لاختبار (F) أو لاختبار (T) بالجدول رقم (١٩) بقيم ٠,٠٠٩ و ٠,٠١١ علي التوالي وهي أقل من ٠,٠٥ وهذا يشير الي معنوية اختبار (F) والتي تؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي بين التقديرات المحاسبية للاستثمارات العقارية والقابلية للفهم وكذلك معنوية اختبار(T) مما يؤكد معنوية تأثير التقديرات المحاسبية للاستثمارات العقارية علي خاصية القابلية للفهم والتي يعبر عنها بمعامل (β).

٣- أثر المخصصات كتقدير محاسبي علي خاصية القابلية للفهم:

أ- بلغ معامل الارتباط (R) بين المخصصات والقابلية للفهم -٠,٧٠٣ بالجدول رقم (١٨) وتعد قيمة سالبة مرتفعة وهذا يشير إلي أن العلاقة بينهما قوية عكسية بدرجة كبيرة نسبياً، بالإضافة إلي أن المخصصات كأحد بنود الالتزامات تحتل المرتبة الأولي من حيث التأثير علي خاصية القابلية للفهم.

ب- بلغ معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار ٠,٤٩٤ بالجدول رقم (١٩) وهذا يعني أن التقديرات المحاسبية للمخصصات نجحت في تفسير ٤٩,٤% من التغير في خاصية القابلية للفهم والنسبة المتبقية ترجع إلي عوامل آخري.

ج- تظهر قيمة P.value سواء لاختبار (F) أو لاختبار (T) بالجدول رقم (١٩) بقيم ٠,٠٠٢ و ٠,٠٠٥ علي التوالي وهي أقل من ٠,٠٥ وهذا يشير الي معنوية اختبار (F) والتي تؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي بين التقدير المحاسبي للمخصصات والقابلية للفهم وكذلك معنوية اختبار(T) والتي تؤكد معنوية تأثير التقدير المحاسبي للمخصصات علي القابلية للفهم والتي يعبر عنها بمعامل (β).

٤- أثر معاشات التقاعد كتقدير محاسبي علي خاصية القابلية للفهم:

أ- بلغ معامل الارتباط (R) بين معاشات التقاعد والقابلية للفهم -٠,٦٨٧ بالجدول رقم (١٨) وتعد قيمة سالبة مرتفعة إلي حدما وهذا يشير إلي أن العلاقة بينهما عكسية قوية.

ب- بلغ معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار ٠,٤٧١ بالجدول رقم (١٩) وهذا يعني أن التقديرات المحاسبية معاشات التقاعد لمعاشات التقاعد نجحت في تفسير ٤٧,١% من التغير في القابلية للفهم والنسبة المتبقية ترجع إلي عوامل آخري.

ج- تظهر قيمة P.value سواء لاختبار (F) أو لاختبار (T) بالجدول رقم (١٩) بقيم ٠,٠٢٢ و ٠,٠١٩ علي التوالي وهي أقل من ٠,٠٥ وهذا يشير الي معنوية اختبار (F) والتي تؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي بين التقديرات المحاسبية لمعاشات التقاعد وخاصية القابلية للفهم وكذلك معنوية اختبار(T) مما يؤكد معنوية تأثير التقديرات المحاسبية لمعاشات التقاعد علي خاصية القابلية للفهم والتي يعبر عنها بمعامل (β).

وطبقاً للنتائج السابقة، نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يشير إلي وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين التقديرات المحاسبية وخاصية قابلية التقارير المالية المنشورة للفهم.

التحقق من صحة نتائج تحليل الفرض السادس:

توصلت الدراسة الاختبارية للفرض السادس إلي أن التقديرات المحاسبية ترتبط بعلاقة عكسية مع خاصية قابلية للتقارير المالية المنشورة للفهم، حيث أحتل بند المخصصات المرتبة الأولي في قوة العلاقة مع خاصية القابلية للفهم، ثم جاء بعد ذلك بند معاشات التقاعد ثم بند الاستثمارات العقارية وفي الترتيب الأخير بند الاستثمارات المالية. وللتحقق من صحة النتائج السابقة تم استخدام مربع إيتا (η2) ويمكن توضيح حجم تأثير بنود التقديرات المحاسبية علي خاصية القابلية للفهم من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢٠) حجم تأثير بنود التقديرات المحاسبية علي خاصية القابلية للفهم

المتغيرات (بنود التقديرات)	نتائج اختبار Independent Sample Test			قيمة η2	حجم الأثر	تقدير الأثر
	قيمة احصاء الاختبار	درجات الحرية	مستوي الدلالة			
الاستثمارات المالية	-5.779	20	0.000	34.742	0.413	متوسط
الاستثمارات العقارية	-6.138	20	0.034	38.351	0.491	متوسط
المخصصات	-6.972	20	0.000	42.172	0.652	كبير
معاشات التقاعد	-6.354	20	0.001	40.123	0.611	كبير

يتبين من الجدول السابق أن التقدير المحاسبي لبند المخصصات يحتل المرتبة الأولي في درجة التأثير علي خاصية القابلية للفهم بمقدار ٠,٦٥٢ ثم يليه بند معاشات التقاعد بمقدار ٠,٦١١ ثم يليه بند الاستثمارات العقارية بمقدار ٠,٤٩١ وأخيراً بند الاستثمارات المالية بدرجة تأثير قدرها ٠,٤١٣ وهذا الترتيب يتفق تماماً مع ما تم التوصل إلية سابقاً ليؤكد صحة النتائج.

٨- نتائج الدراسة وتوصياتها وآفاق البحث المستقبلية:

١/٨- نتائج الدراسة:

استهدفت الدراسة تحديد أثر التقديرات المحاسبية علي الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بالتقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية، ولتحقيق هذا الهدف تم تبويبها إلى عدة أقسام تناولت مفهوم، وأهمية التقديرات المحاسبية، والعوامل المؤثرة في إعداد التقديرات المحاسبية، وأهم أنواع التقديرات المحاسبية، وتحديد أثر التقديرات المحاسبية علي الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة للتقارير المالية المنشورة واشتقاق فروض الدراسة منها، ولقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية من أهمها ما يلي:

١/١/٨- النتائج على مستوى الدراسة النظرية:

في ضوء عرض وتحليل الباحث للجانب النظري للدراسة توصل إلى ما يلي:

١- التقديرات المحاسبية لا غنى عنها ومنتشرة على نطاق واسع في مختلف أجزاء القوائم المالية، وبالتالي يصعب حصرها، حيث يغلب عليها التباين من وقت لآخر ومن شركة لآخري.

٢- التقديرات المحاسبية تعاني من نقص في المعلومات التي تستند إليها، مما يزيد من درجة عدم التأكد المتعلقة بها. ونتيجة لذلك، يتم التوجه نحو الاعتماد على الاحكام الشخصية في إعداد هذه التقديرات بدلاً من وجود قواعد وأسس متفق عليها. وهذا النهج ينعكس سلباً على دقة تعبيرها عن الوضع الاقتصادي للشركة.

٣- يمكن أن تسمح التقديرات المحاسبية بتحيز الإدارة والتلاعب بأرقام الأرباح المعلنة، مما يؤثر سلباً على جودة الأرباح المحاسبية.

٤- أدت الأبعاد المختلفة للقياس المحاسبي إلى استخدام التقديرات المحاسبية نتيجة لاتساع بيئة الأعمال وتغيراتها المستمرة، وانتشار عدم التأكد في هذه البيئة. هذا التطور أدى إلى أن تتبنى القيم المعترف بها في القوائم المالية صورة أقرب إلى التقديرات بدلاً من أن تكون قيماً مؤكدة بشكل كامل.

٥- تتوافر الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية المفيدة جزئياً في المعلومات التي تمثل تقديرات محاسبية، حيث تتوافر خاصية الملاءمة، وتتميز بالقيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية. ومع ذلك، تفتقر التقديرات المحاسبية إلى خاصية التمثيل الصادق، حيث غالباً ما تكون غير كاملة، غير محايدة، ومعرضة للتحيز. ومع ذلك، فإنها تحتفظ بالأهمية النسبية في سياقاتها المحددة.

٦- تتوافر الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المالية المفيدة جزئياً في المعلومات التي تمثل تقديرات محاسبية، حيث تتوافر كلا من خاصية القابلية للتحقق والتوقيت المناسب، ولا تتوافر كلا من خاصية القابلية للمقارنة والقابلية للفهم.

٢/١/٨- النتائج على مستوى الدراسة التطبيقية:

في ضوء التحليلات الواردة بالجانب التطبيقي للدراسة توصل الباحث إلى ما يلي:

١- تختلف التقديرات المحاسبية من شركة لأخري خلال الفترة محل الدراسة، وكذلك داخل نفس الشركة من فترة إلى أخرى خلال فترة الدراسة، وقد يرجع ذلك إلي عدة عوامل أهمها: الاختلاف في السياسات المحاسبية، الاختلاف في الظروف الاقتصادية، الاختلاف في متطلبات التقارير المالية، تقديرات المستقبل بشأن الاحداث المستقبلية، و طبيعة الشخص القائم بالتقدير.

٢- أن التقديرات المحاسبية ترتبط بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية مع خاصية الملاءمة للتقارير المالية المنشورة، حيث أحتل بند المخصصات المرتبة الأولي في قوة العلاقة مع الملاءمة، ثم جاء بعد ذلك بند الاستثمارات المالية ثم بند الاستثمارات العقارية وفي الترتيب الأخير بند معاشات التقاعد.

٣- أن التقديرات المحاسبية ترتبط بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع خاصية التمثيل الصادق للتقارير المالية المنشورة، حيث أحتل بند المخصصات المرتبة الأولي في قوة العلاقة مع التمثيل الصادق، ثم جاء بعد ذلك بند الاستثمارات العقارية ثم بند الاستثمارات المالية وفي الترتيب الأخير بند معاشات التقاعد.

٤- أن التقديرات المحاسبية ترتبط بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية لبندي الاستثمارات العقارية، ومعاشات التقاعد، وعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية لبندي الاستثمارات المالية، والمخصصات مع خاصية قابلية التقارير المالية المنشورة للتحقق، حيث أحتل بند الاستثمارات العقارية المرتبة الأولي يليه بند معاشات التقاعد في قوة العلاقة العكسية مع

القابلية للتحقق، أما في قوة العلاقة الطردية فقد أحتل بند الاستثمارات المالية المرتبة الأولي يليه بند المخصصات.

٥- أن التقديرات المحاسبية ترتبط بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع خاصية قابلية التقارير المالية المنشورة للمقارنة، حيث أحتل بند المخصصات المرتبة الأولي في قوة العلاقة مع القابلية للمقارنة، ثم جاء بعد ذلك بند معاشات التقاعد ثم بند الاستثمارات العقارية وفي الترتيب الأخير بند الاستثمارات المالية.

٦- أن التقديرات المحاسبية ترتبط بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية مع خاصية التوقيت المناسب للتقارير المالية المنشورة، حيث أحتل بند الاستثمارات المالية المرتبة الأولي في قوة العلاقة مع التوقيت المناسب، ثم جاء بعد ذلك بند المخصصات ثم بند معاشات التقاعد وفي الترتيب الأخير بند الاستثمارات العقارية.

٧- أن التقديرات المحاسبية ترتبط بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع خاصية قابلية التقارير المالية المنشورة للفهم، حيث أحتل بند المخصصات المرتبة الأولي في قوة العلاقة مع القابلية للفهم، ثم جاء بعد ذلك بند معاشات التقاعد ثم بند الاستثمارات العقارية وفي الترتيب الأخير بند الاستثمارات المالية.

٢/٨- توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث الجهات المسئولة عن وضع معايير المحاسبة، ومعايير المراجعة المصرية، والهيئة العامة للرقابة المالية بما يلي:

١- ضرورة إصدار معيار محاسبة مصري شامل يتضمن تحديد الأسس المختلفة لإعداد التقديرات المحاسبية لبنود الأصول والالتزامات، وكيفية الافصاح عنها، بالإضافة إلي تخفيض حجم التقديرات المحاسبية لتحسين جودة التقارير المالية.

٢- ضرورة إصدار تقارير مالية بأثر رجعي عن مدي دقة التقديرات المحاسبية المدرجة القوائم المالية مع ضرورة الفحص المتتالي لهذه التقديرات من جانب أكثر من مراجع.

٣- إصدار إرشادات تفسيرية تتضمن توسيع نطاق الافصاح عن التقديرات المحاسبية في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية حتي يكون ملزم للشركات.

٤- ضرورة إصدار خطابات تعقيب تتضمن نقاط الضعف الجوهرية في إعداد التقديرات المحاسبية مع إلزام الشركات بمعالجة هذه النقاط بالإضافة إلي الافصاح الكامل عن أي غموض محيط بها خلال فترة محددة.

٣/٨- آفاق البحث المستقبلية:

في ضوء ما تم في الدراسة الحالية، وما تم التوصل إليه من نتائج، يقدم الباحث مجموعة من الأفكار كتوجهات لأبحاث مستقبلية تتمثل فيما يلي:

١- إجراء دراسة تستهدف تقييم أثر التوسع في نطاق الإفصاح المحاسبي الإلزامي عن التقديرات المحاسبية بالتقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية.

٢- إجراء دراسة تستهدف تقييم الآثار الاقتصادية للتقديرات المحاسبية بالتقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية.

٣- إجراء دراسة تستهدف تقييم أثر التقديرات المحاسبية علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين الدور الإعلامي والدور الانتهازي للإدارة.

مراجع الدراسة:

أولا: مراجع باللغة العربية:

أبو الخير، مدثر طه (دكتور)، ١٩٩٩، إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية (دليل ميداني من التغيرات في أرصدة المخصصات بالقوائم المالية)، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد (٢)، ص ١- ٤٠.

أحمد، مراد عبد الله (دكتور)، ٢٠١٦، العوامل المؤثرة في التقدير المحاسبي وأثرها علي مصداقية التقارير المالية مع دراسة تطبيقية علي الشركات اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

جمال، أسامه احمد (دكتور)، ٢٠١٤، التقديرات المحاسبية وأثرها علي التعبير الصادق للتقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية – دراسة تطبيقية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد (٢٨)، العدد (١)، الجزء (٣)، ص ١- ٨٧.

حامد، حسن عبدالعال، ٢٠١٧، دراسة تحليلية للمتغيرات المؤثرة في اختيار مداخل إدارة الأرباح وأثرها علي مقاييس الأداء المالي المستقبلي للمنشأة في ضوء معايير المحاسبة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

حسانين، محمود تغيان، ٢٠٢٠، التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية (دراسة نظرية تطبيقية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة سوهاج.

الحيالي، وليد ناجي (دكتور)، ٢٠٠٧، نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك

سعيد، إكرام أحمد، ٢٠١٤، أثر اختلاف أساليب التقديرات للمخصصات علي قابلية القوائم المالية للمقارنة في إطار معايير التقارير الدولية: دراسة ميدانية علي المنظمات الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بورسعيد.

صالح، رضا إبراهيم (دكتور)، أحمد، علي مجاهد (دكتور)، الطحان، إبراهيم محمد(دكتور)، ٢٠١٧، إطار مقترح للحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة: دراسة نظرية وميدانية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد (٤١)، العدد (٢)، ص ١٦٩-٢١٨.

عبد العظيم، عبد الرحمن مصطفي، ٢٠١٨، تقييم دور الشبكات العصبية الاصطناعية في ترشيد التقديرات المحاسبية في المحاسبة المالية (دراسة تطبيقية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

عبدالباسط، محمد السيد، ٢٠٠٣، استخدام نظم الخبير في ترشيد قياس التقديرات المحاسبية مع دراسة تطبيقية، ر رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس.

عطوه، الشحات محمد(دكتور)، ١٩٩٤، تحليل الاتجاهات الحديثة في مراجعة التقديرات المحاسبية بالتطبيق علي شركات التامين، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (١)، ص ٣٩- ٦٦.

علي، صلاح حسن (دكتور)، ٢٠١٣، إطار مقترح لتطوير مناهج تحسين مستوي دقة التقديرات المحاسبية وانعكاس ذلك علي موثوقية القوائم المالية – دراسة ميدانية، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (١٩)، العدد (١)، ص ١-١٣٠.

علي، محمد نمر (دكتور)، عبدالرحيم، خالد إسماعيل (دكتور)، ٢٠١٤، سوق العمل الإداري كأداة للحد من مشكلات المعلومات المحاسبية المنشورة بالشركات المسجلة بالبورصة المصرية: دراسة نظرية تطبيقية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد(٢٨)، العدد (٢)، ص ٣٣٧-٣٨٩.

محمد، سمير كامل (دكتور)، ٢٠٠٨، أثر جودة المراجعة الخارجية علي عمليات إدارة الأرباح- مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (٤٥)، العدد (٢)، ص١-٤٧

مهني، سيد عبد الحليم، ٢٠١٢، أثر استخدام نظم الخبرة في التقديرات المحاسبية للمخصصات للحد من ظاهرة التطويع المصطنع للأرباح: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩، قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، الوقائع المصرية، العدد ٨١ تابع (أ)، ص ١-٦٤٠.

وزارة الاستثمار، ٢٠١٥، قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بشأن معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥، الوقائع المصرية، العدد ١٥٨ تابع (أ)، ص ١- ١٥٣٥.

يوسف، أحمد محمود(دكتور)، ١٩٩٩، أثر الاختلاف في التقديرات المحاسبية علي دلالة القوائم المالية، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد(١٠)، ص ١٨٣- ٢٣٠.

ثانياً: مراجع باللغة الانجليزية:

Akamah, H., Czerney, K. and Omar, T., 2014, The Effects of Rule-Based Verses Principal-Based Accounting Estimates on Auditors Going Concern Assessments available on the SSRN website: www.ssrn.com.

Akenbor, C., and Kiabel, D., 2014, Accounting Estimates and Credibility of Financial Statements in the Hospitality Industry in Nigeria , Mustang Journal of Accounting and Finance, 6(fall), 98-107.

American Accounting Association's (AAA), 1966, A Statement Of Basic Accounting Theory, American Accounting Association, Florida, Sarasota.

American Institute for Certificated Public Accountants (AICPA), 1988, SAS No.57, Auditing Accounting Estimates, available on: The AICPA website: www.aicpa.org.

American Institute for Certificated Public Accountants (AICPA), 2012, Auditing Accounting Estimates, Including Fair Value Accounting estimates and Related disclosure/Au-C Section 540, available on: The AICPA website: www.aicpa.org.

Barth, M., 2006, Including Estimates of The Future In Today's Financial Statements, Accounting Horizons, 20 (3), 271-285.

Barth, M., Landsman, W., and Lang, M., 2008, International Accounting Standards and Accounting Quality, Journal of Accounting Research, 46(3), 467-498.

Beest, F., Braam, G. and Boelens, S., 2009, Quality of Financial Reporting: Meeasuring Qualitative Characteristics, Nijmegen Center of Economics (NICE), Working Papers, Availible at: http://www.ru.nl.nice/workingpapers.

Belkaoui, A., 2004, Accounting Theory, 5th Ed., Thomson, Australia.

Canadian Institute of Charted Accounting (CICA),1996, Professional Judgment and The Auditor, CICA Research Report, Toronto, available on: The CICA website: www. cica.org.

Cascino, S., and Gassen, J. ,2015, What Drives the Comparability Effect of Mandatory IFRS Adoption?, Review of Accounting Studies, 20(1), 242-282.

Chung, P., Geiger, M., Pailc, D. and Rabe, C., 2021, Do Firms Time Changes in Accounting Estimates to Manage Earnings, Available at: SSRN.com/abstract=3929616, 3 November.

Cohen, D., Dye, A. and Lys, T., 2008, Real and Accrual-based Earning management in the Pre-and Post-Sarbanes-Oxley Periods, The Accounting Review, 83 (3), 757-787.

Deegan, C., 2023, Financial Accounting Theory, 5th Ed., McGraw-Hill Education, Australian.

Efeeloo, N., 2021, Accounting Estimates and Misstatements in Financial Reports in Nigeria: A Survey of Small and Medium Enterprises, Journal of Accounting and Financial Management, 7 (3), 50-59.

Ewert, R. and Wagenhofer, A. , 2012, Earnings Quality Metrics and What They Measure, Contemporary Accounting Research, 30(2), 537-579.

Financial Accounting Standards Board (FASB), 1980, Qualitative Characteristics Of Accounting Information, Statement Of Financial Accounting Concepts No.2 Norwalk, Available on The FASB website: www.fasb.org.

----------, 2004, The FASB'S Conceptual Framework: Relevance and Reliability, Available on The FASB website: www.fasb.org.

----------, 2010, Conceptual Framework For Financial Reporting: Financial Information Statement Of Financial Accounting Concepts No.8 Norwalk, Available on The FASB website: www.fasb.org.

Harrison, W., Horngren, C., and Thomas, C. ,2021, Financial Accounting, 17 th Ed., Pearson Education, Canada.

Harry, I., James, L. and John, J., 2017, Accounting Theory: Conceptual Issues in A political and Economic Environment, 9th Ed., SAGE, Los Angeles.

Hosseinniakani, M., Overland, C. and Samani, N., 2024, Do key audit matters matter? Correspondence between auditor and management disclosures and the role of audit committees, Journal Of International Accounting, Auditing, and Taxation, 55(June), 1-19

Hussien, S., Zainol, S., Arifin, T. and Samsuri, A., 2021, Qualitative Characteristics of Financial Information Toward Quality of Financial Reporting in Malaysian Listed Manufacturing Firms, Asian Journal of Research in Business and Management, 3 (2), 102-111.

International Accounting Standards Board (IASB), 2005, Discussion Paper Measurement Bases for Financial Accounting Measurement on Initial Recognition, available on: The IFRS website: www.ifrs.org.

----------, 2010, Conceptual Framework for Financial Reporting, available on: The IFRS website: www.ifrs.org.

----------, 2014, International Accounting Standard No.1, available on: The IFRS website: www.ifrs.org.

----------, 2018, Conceptual Framework For Financial Reporting, available on: The IFRS website: www.ifrs.org.

----------, 2021, Definition of Accounting Estimates, Amendments to International Accounting Standards Board, available on: The IFRS website: www.ifrs.org.

----------, 2024, Conceptual Framework For Financial Reporting, available on: The IFRS website: www.ifrs.org.

International Accounting Standards Committee (IASC), 1989, Framework For The Preparation And Presentation For Financial Statements, International Accounting Standards Committee, London.

International Federation of Accountants (IFAC), 2009, International Standards on Auditing 540 Auditing Accounting Estimates, Including Fair Value Accounting Estimates and Related Disclosures, available on: The IFAC website: www.ifac.org.

----------, 2019, ISA No. 540, Auditing Accounting Estimates and Related Disclosures, available on: The IFAC website: www. ifac.org.

Ionescu, C. and Gerogescu, F., 2014, Estimation and Valuation in Accounting, journal of Economic Development, Environment and people, 3(1),177-188

Kieso, D. and Weygandt, J., 2019, Intermediate Accounting, 17th Ed., John Wiley And Sons, New York.

Larcker, D., Richardson, S., and Tuna, I., 2007, Corporate Governance, Accounting Outcomes, and Organizational Performance, The Accounting Review, 82 (4), 963-1008.

Lau, K., 2020, Measurement Uncertainty and management bias in Accounting Chinese firm's Auditors, Asian Review of Accounting, 29 (1), 79-95.

Lev, B., Li, S. and Sougiannis, T., 2010, The Usefulness Of Accounting Estimates For Predicting Cash Flows And Earnings, Review of Accounting Studies, 15 (4), 779–807.

Magnan, M., 2009, Fair Value Accounting and the Financial Crisis: Messenger or Contributor ?, Accounting Perspectives, 8(3), 189-212.

Mayorga, D. and Sidhu, B., 2012, Corporate Disclosure of The Major Sources of Estimation Uncertainties, Australian Accounting Review, 22(1), 25-39.

Ministry of Finance of the People's Republic of China (MFPRC), 2006, China Accounting Standards, the Accounting Standards for Business Enterprises (ASBE) No.28, Changes of Accounting Policies and Accounting, Available at: www.springer.com.

Nobes, C. and Stadler, C., 2015, The Qualitative Characteristics Of Financial Information, And Managers Accounting Decision: Evidence From IFRS, Policy Changes, Accounting And Business Research, 45,(5), 572-601.

Raubenheimer, E., 2008, The Effect of Estimates In Financial Statements Master Thesis, University of The Effect State.

Sacer, I., Malis, S. and Pavic, I., 2016, The Impact of Accounting Estimates on Financial Position and Business Performance – Case of Non-Current Intangible and Tangible Assets, Procedia Economic and Finance, (39), 399-411.

Schuetze, W., 2003, Auditing: Objective Evidence VS. Subjective Judgments, Speech to the Foundation for Accounting Education, New York State Society of CPAs, New York.

Schultz, j. and Lopez, T., 2001, the Impact of National Influence on Accounting Estimates: Implications for International Accounting Standards-Setters, The International Journal of Accounting, 36 (3), 271-290.

Shuraki, M, 2020, Accounting comparability, financial reporting quality and audit opinions: evidence from Iran. Asian Review of Accounting, 29, (1), 42-60

Suadiye, G., 2019, Determinants of the Timeliness of Financial Reporting: Empirical Evidence From Turkey, Journal of Economics and Administrative Sciences, 37 (2) ,365-386.

White, B., 2012, Estimate-related Disclosures, Investor Mindset and Illusion of Precision in Financial Statement Estimates, Ph.D thesis, University of Illusion at Urbana-Champaign.

William, R., 2020, Financial Accounting Theory, 8th Ed., Pearson, Canada.

Yu, W., 2008, Accounting-Based Earnings Management and Real Activities Manipulation, the Ph.D thesis, Georgia Institute of Technology, U.S.A.

ملحق الدراسة: شركات العينة

م	القطاع	الشركات
١	مواد البناء	– جنوب الوادي للأسمنت. – مصر بني سويف للأسمنت – العز للسيراميك والبورسلين (الجوهرة). – ليسيكو مصر – المصرية لتطوير صناعة البناء(ليفت سلاب مصر). – الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار العقاريSCCD.
٢	مقاولات وإنشاءات هندسية	– الجيزة العامة للمقاولات. – المصريين للاستثمار. – أوراسكوم كونستراكشون.
٣	موارد أساسية	– الصناعات الكيماوية المصرية – كيما. – سيدي كرير للبتروكيماويات. – أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية.
٤	رعاية صحية وأدوية	– مستشفى النزهة الدولي. – إيبكو للصناعات الدوائية. – جلاسكو مصر
٥	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	– السويدي الكتريك. – العربية للصناعات الهندسية. – الكابلات الكهربائية المصرية.
٦	عقارات	– السادس من اكتوبر للتنمية والاستثمار – سوديك. – مجموعة طلعت مصطفي القابضة. – مجموعة عامر القابضة – عامر جروب.
٧	سياحة وترفية	– مصر للفنادق. – المصرية للمنتجعات السياحية.
٨	مرافق	– غاز مصر.
٩	أغذية ومشروبات وتبغ	– مطاحن مصر العليا. – مصر للزيوت والصابون.
١٠	طاقة وخدمات مساندة	– الخدمات الملاحية والبترولية.
١١	اتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات	– المصرية للأقمار الصناعية (نايل سات). – المصرية لمدينة الانتاج الإعلامي.
١٢	خدمات النقل والشحن	– العربية المتحدة للشحن والتفريغ.
١٣	خدمات مالية غير مصرية	– الأهلي للتنمية والاستثمار. – أوراسكوم المالية والقابضة.
١٤	منسوجات وسلع معمرة	– الإسكندرية للغزل والنسيج (سبنيالكس) – دايس للملابس الجاهزة.
١٥	ورق ومواد تعبئة وتغليف	– الأهرام للطباعة والتغليف. – العامة لصناعة الورق– راكتا.
١٦	تجارة وموزعون	– مصر للأسواق الحرة.
١٧	خدمات تعليمية	– القاهرة للخدمات التعليمية.
إجمالي شركات العينة		٣٨